

دورية حقوق الإنسان السوداني
العدد رقم ١٢، يناير ٢٠٠١

في الذكرى الخامسة والأربعين لاستقلال بلدنا، ينقل مجلس أمناء المنظمة السودانية لحقوق الإنسان-القاهرة ومكتبها التنفيذي أفضل تحاياها للشعب السوداني الكريم الذي يواصل النضال من أجل التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات المدنية في سلام ورخاء رغم حكم الجبهة القومية الإسلامية الفاسد وجرائمه الفظيعة. إن المقاومة الشجاعة والنزيلة المتواصلة لشعبنا من أجل الديمقراطية الحقيقية، حكم القانون، والسلام الدائم العادل لسوف يتوج بالنصر. اننا نهدي هذا العدد من دورية حقوق الإنسان السوداني لهذه المقاومة العنيدة والعزم على العيش بكرامة وحرية.

المحتويات

- ١/ افتتاحية - محبوب التجاني
- ٢/ الطالبان والجبهة القومية الإسلامية - محرر الدورية
- ٣/ محاكمة مقترفي جرائم الارهاب - القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية
- ٤/ التطرف: الجذور الايديولوجية للإرهاب - عمر القراري
- ٥/ مقاومة فئات الجبهة القومية الإسلامية - زينب عثمان
- ٦/ إفادة المنظمة حول استرقاق أطفال دينكا بور - ابدون اقاو
- ٧/ الحرب الأهلية والرق: السجل الفاضح للجبهة القومية الإسلامية - حمودة فتح الرحمن
- ٨/ الجرائم ضد النساء والأطفال - ناشطات المنظمة (ناشيل)
- ٩/ انتهاك قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٩١ - مريم سر الختم وسهام العجب
- ١٠/ مسائل حول الدور القيادي للمرأة - سوندر اهيل
- ١١/ كيف أفرغت الجبهة القومية الإسلامية المجتمع المدني وأضعفت القضاء والمجموعات المهنية في السودان - مجموعات المنظمة (السودان)
- ١٢/ الفساد، النهب والمصادرة للمشروعات - مجموعات المنظمة (السودان)
- ١٣/ اضطهاد الأقباط السودانيين - ناجي عبد السيد
- ١٤/ مجزرة المساليت - تقرير المجلس الاستشاري للمساليت (١٩٩٩)
- ١٥/ مآزق التعليم العالي - عبد الوهاب عبد الرحيم
- ١٦/ انتهاك حقوق الإبداع والتعليم في الجنوب - اكول ميان كوال
- ١٧/ المجاعة في شرق السودان - الأمين شنقراي
- ١٨/ نحو حوار علماني - معتصم الأقرع ونازك محمد

افتتاحية

روّع العالم في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بالهجوم الإرهابي الذي دمر مركزي التجارة العالمي في مدينة نيويورك وجناحاً من البنتاغون، وزارة الدفاع الأمريكية، في العاصمة واشنطن. وقد استمر العالم عقب الهجوم الذي أهدر الألاف الأرواح وأضاع أموالاً طائلة في اجتراح الخسارة المالية، بلايين الدولارات، وافقصاد الطمأنينة العامة، والوقوع المتزايد تحت طائلة التدابير الأمنية المشددة في الحياة العامة.

لقد اعتلى الإرهاب قمة الأجندة. وانضمت الى زمرة المشاهير أسماء مغمورة. ومن نتائج ذلك الإرهاب غير المسبوق أن العالم انقسم الي فريقين، يحارب من يناهض الإرهاب من يؤيده. وتبنت الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة قرارات كاسحة للقضاء على الإرهاب. وكانت حكومة أفغانستان أول من دفع ثمناً فادحاً نظير منحها اللجوء السياسي لمنظمات متهمة بالإرهاب، إذ انمحي وجودها من ظهر الأرض كنظام سياسي.

أن حكومة السودان، التي ظلت راعية للإرهاب في السودان والبلدان المجاورة، مصر واثيوبيا ويوغندا وارتريا طوال عقد التسعينات، بدأت مؤخرأ في تغيير موقفها من الإرهاب حيث أسرع عمر البشير ومعاونيه بإدانة الإرهاب والتعهد بالتعاون مع المجتمع الدولي لإزالة الإرهاب. وقدمت استخبارات النظام معلوماتها عن المواقع السرية للإرهابيين داخل القطر.

مع ذلك، واصلت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية رفضها لتقبل تلك المعلومات منذ عهد الرئيس كلينتون. والواضح أن حكومة الولايات المتحدة لا تتفق في حكومة السودان التي أدينت مراراً من الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب أعمالها الإرهابية، لاسيما محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس ابابا عام ١٩٩٥.

كانت المعارضة السودانية، تحديداً التجمع الوطني الديمقراطي، من أوائل الجهات التي حذرت العالم من خطر الإرهاب المتفاقم منذ استيلاء الجبهة القومية الإسلامية على الحكم بانقلاب يونيو ١٩٨٩. وقدمت منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها المنظمة السودانية لحقوق الإنسان فرع القاهرة، بيئة قطعية على تزايد الأنشطة لجماعات الإرهاب في البلاد. واتفق التجمع مع جماعات حقوق الإنسان على أن أكبر مصدر للإرهاب هو النظام الحاكم نفسه. فالنظام ليس انقلاباً عسكرياً استولى على السلطة السياسية وحسب، نحو ما جرى في تاريخ السودان أو غيره من الأمم الأفريقية الأخرى. وإنما جاء انقلاب الجبهة مدفوعاً بأجندة محددة سلفاً لإلغاء اتفاقية السلام السودانية ١٩٨٨ التي تمت إجازتها في الجمعية التأسيسية ورحب بها العالم لإنهاء الحرب الأهلية الطاحنة من خلال مؤتمر كان مقرراً إنعقاده أياماً معدودة من بعد يونيو ٨٩ لو لم يتم الانقلاب.

لقد هدفت الجبهة الي إقامة حكم اصولي دينياً يؤسس على تقسيم حاد للمواطنين الي مسلمين يدينون بالولاء للجبهة في مواجهة الذين لا يؤمنون بها. وقصد النظام مضايقة المواطنين غير المسلمين في الجنوب وجبال النوبة كي يغيروا دينهم فيعتنقوا الاسلام بالقوة. ومن ثم، مضى قادة الجبهة في إشعال حرب للجهاد تمكن بها الانقلابيون من استخدام القوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الأخرى إضافة الى مليشيات الجبهة لممارسة دائرة واسعة من الارهاب في كل أنحاء البلاد.

ومن بين الخروقات الصارخة التي توافرت منظمات حقوق الانسان علي توثيق قيام حكومة السودان بارتكابها، تكفي الإشارة الي استرقاق ٤٧ طفلاً من جماعة دينكا بور المنتمين الي قرى أبانق، اتيت، جبر، بالاك، انفاكوي، أدول، كوج، أيوال، أدوم اور، ادويت، بابونق، دير، ونايوني. ومع أن مصير الأطفال غير معلوم على وجه التمام، وضع الكثيرون منهم تحت رعاية غير قانونية لموظفي الحكومة وغيرهم من عناصر الجبهة.

في حقبة ممتدة من الإرهاب، قام ارهابيو الجبهة باغتيال مئات من المعارضين السياسيين، والنقابيين، والمهنيين في شمال السودان الي جانب مئات الآلاف من المواطنين الأبرياء الذين حصدتهم الغارات الجوية والعمليات الحربية الموسعة في الجنوب وغرب السودان وشرقه. إن ملايين السودانيين من كبار السن والنساء والأطفال شردوا عبر الحدود في البلدان المجاورة. وهم يقاسون مع غيرهم من ضحايا النظام الإذلال وضنك العيش في أرجاء الأرض تشرداً.

يشكل سجل انتهاكات حكم الجبهة القومية لحقوق الانسان إرهاباً غير مسبوق في تاريخ السودان الحديث. فالمدعو عمر البشير، الذي نصبته الجبهة حاكماً استبدادياً على السودان، وحكومته التي أقامت نفسها ولية على أمور البلاد لم ينتقصوا قط من أجندة الجبهة الإرهابية سياسة أو تطبيقاً، بل أنهم ليمضون في إرهاب السكان بالرغم من تعهدهم الزائف بدافع الخوف للتعاون مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة لمنع الإرهاب وإزالته.

لا يزال نظام البشير الإرهابي سادراً في غيه فرضاً لحالة دائمة من قانون الطوارئ، وقطع الأطراف، وقصف المنشآت المدنية، وسياسات التجويع المريعة بحق المعارضين في جنوب السودان وجبال النوبة. إن الالتزام

الملقى على عاتق النظام لخلق الأجواء الكفيلة بتحقيق التفاوض السلمي مع المعارضة الديمقراطية، التجمع الوطني الديمقراطي، لا يزال غير مطبق. ويزاول النظام سلطات لا حد لها للقبض بلا تهمة، والايدياع لفترة طويلة، وهو يعاكس بقانون النظام العام حق المواطنين في الاجتماع السلمي.

لقد طالبت منظماتنا باستمرار عمر البشير وحكومته للتعامل بحكمة في ذلك المنعطف الخطير من مسيرة وطننا بالاتجاه الى السلام، والحرية، وحقوق الانسان. وحثت المنظمة حكومة السودان للامتناع عن كل أعمال ارامية، وفي مقدمتها الحرب الأهلية التي زادت أواراً في الجنوب وجبال النوبة. إن على الحكومة أن تتفاوض التجمع وفقاً لمبادئ الايقاد التي تقر صراحة بحق تقرير المصير للجنوب وجبال النوبة ومنطقة النيل الأزرق.

والأكثر أهمية أن تبرهن حكومة السودان على رغبتها في التخلي عن دستور السودان الحالي الذي أسس على نظام حكم الفرد الرئاسي وهو بعينه النظام الذي قاد البلاد الى الخراب طوال حكم الرئيس المخلوع جعفر نميري على مدى ١٦ عاماً (١٩٦٩-١٩٨٥). إن كلاً من الحاكمين الاستبداديين، نميري والبشير، أقاما حكومات معادية للديمقراطية عن طريق الاساءة الي الاسلام.

من الأهمية بمكان، لذلك، أن يوقف الاستخدام الفاسد للدين بتأسيس دستور يكفل حقوق الانسان الدولية ويطبّقها تطبيقاً حازماً، مؤكداً لحرية العقيدة الدينية، ومانعاً لكل أنواع التمييز بين المواطنين بسلطة الدولة.

لسوف يعيش السودان في سلام، وتنمية، ورخاء بتبنيه لمثل ذلك الدستور وتطبيقه لحقوق الانسان الدولية. ومن أجل هذا الهدف السامي، يجب أن يتمتع السودان بقضاء مستقل ليبدأ بمحاكمة عادلة لعمر البشير وكل من أعانه مؤيداً الجبهة لإرتكاب الارهاب وغيره من الجرائم المهولة في السودان أو الأقطار المجاورة منذ ٣٠ يونيو الى هذا اليوم.

هذه هي الدورية الأولى التي تصدرها المنظمة في الشبكة الألكترونية الدولية من خلال موقع المنظمة الألكتروني، ولسوف توزع المنظمة عدداً لا بأس به علاوة على ذلك من الدورية المطبوعة. اننا نهب هذا العدد لأجل الحملة الجارية لمحاربة الارهاب في كل العالم، وبخاصة وطننا السودان، جنباً الي جنب مع الحاجة الى توسيع الفكر والالتزام به توسعه وتعميقاً في الدول والمجتمعات للقضاء على الارهاب.

إن مجلس أمناء المنظمة ولجنتها التنفيذية يحيون في هذه السانحة الشجعان في كل أنحاء المعمورة الذين يواصلون مواجهة الارهاب وجماعته بما تستحقه من مواجهة. اننا نشجع صوت الحكمة، برغم ذلك، ليعلو على دافع الانتقام. وفي أعياد الميلاد المجيد لسيدنا المسيح عليه السلام، والأمل في عام سعيد جديد للانسانية بأجمعها، نحس أن الناس في حاجة ماسة للسلام، والديمقراطية، والتنمية الناجحة.

محجوب التجاني
رئيس المنظمة

الطالبان والجبهة القومية الاسلامية في السودان

محرر الدورية

لا مجال للشك في أن حكومة الجبهة القومية الاسلامية نظام إرهابي. ومنذ اليوم الأول لانقلاب يونيو، أبطل عمر البشير دستور السودان لسنة ١٩٨٥ والذي تم إيداله بشكل غير قانوني بما يسمى بالمراسيم الجمهوريةة للانقاذ الوطني. وتم فتح أبواب البلاد على مصاريحها لمجموعات معارضة (من عدة دول عربية) تنتبى أعمال الإرهاب لزعة استقرار الحياة السياسية في بلدانهم ومجتمعاتها. ولقد كان ما يربط بين جميع هذه المجموعات، التي استضافها النظام في معسكرات مختلفة في كل مناطق السودان، هو الاتفاق مع سياسة الجبهة القومية الاسلامية الرامية لإحداث تغيير في حكومات بلدانهم عن طريق استخدام القوة، تماماً كما فعلت الجبهة القومية الاسلامية نفسها.

كانت الغالبية الساحقة من هذه المجموعات تعيش في المنافي. وهي ضمت المجموعات الاسلامية من مصر، تونس، الجزائر، اليمن، ودول أخرى. وزود النظام هذه المجموعات بالأسلحة، والمال، وجوازات السفر الدبلوماسية كما فعل مثلاً مع راشد الغنوشي، زعيم أحد الجماعات التونسية. وشغل حسن الترابي، زعيم الجبهة القومية الاسلامية، موقعاً قيادياً في اللجان العليا لانقلاب يونيو في القوات المسلحة، الأمن الوطني، ومجلس الشورى، الى جانب موقعه الرسمي كمتحدث رسمي باسم المجلس الوطني للنظام (برلمان معين). وغدا الترابي قوة حصينة وراء علاقات النظام بكل هذه المجموعات وذلك من خلال المؤتمر الشعبي العربي، والذي كان يتم تمويله من قبل حكومة السودان رغم زعم الترابي أن المؤتمر كان منظمة طوعية.

لقد حذرت المعارضة ومجموعات حقوق الانسان السودانية كثيراً العالم من خطر الارهاب في السودان. وفي أعقاب موجة أعمال ارهابية في جنوب مصر أدت الى ضرب السياحة التي تعتبر مصدراً رئيسياً للدخل القومي، وأيضاً أعمال ارهابية أخرى في القاهرة، اتهم التجمع الوطني الديمقراطي نظام البشير بتصدير الارهاب الى مصر ودول أخرى في المنطقة. ولقد توفر الدعم لهذا الاتهام لاحقاً بتورط النظام في محاولة الاعتداء على حياة الرئيس حسني مبارك. قام النظام بتوفير المأوى واللجوء السياسي للمتورطين في المحاولة وذهب حسن الترابي، مستشار النظام، الى وصفهم في وسائل الاعلام بكونهم أبطال مجاهدين.

ونشرت صحيفة الاتحاد الدولية، صوت المعارضة في المنفى، في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٨ معلومات عن المواطن السوداني محمود محمود سالم، والذي اعتقلته السلطات الألمانية في بافاريا، وأسامة بن لادن، المتهم الرئيسي في تفجير السفارتين الامريكيتين في كينيا وتنزانيا. ولقد قامت السلطات الألمانية، استناداً على ما نشرته الاتحادية الدولية، باعتقال سالم كمتهم بالارهاب الذي أودى بحياة مئات المواطنين الأفارقة إضافة الى عاملين في السفارتين.

لقد كان نظام الطالبان نسخة أخرى لحكم الجبهة القومية الاسلامية. فقد استولى الطالبان على السلطة السياسية في افغانستان بانقلاب عسكري. وقاموا بتأسيس حكومة جهاد أساءت الى الاسلام، واضطهدوا الأفغان، وأساءوا معاملة النساء والأطفال أكثر من غيرهم من فئات المجتمع الأخرى. وتاماً كما قلصت الجبهة القومية الاسلامية من حقوق المرأة فقد فرض الطالبان الخمار على النساء، وقيدوا حقوقهن في تولى وظائف الخدمة العامة، وفرضوا الجلد بالسياط وغيره من العقوبات الجسدية على النساء. ورغم حقيقة أن المجتمع المدني السوداني يواصل مقاومة حكم الجبهة القومية الاسلامية فإن حكومة الطالبان قضت، كما فعلت الجبهة القومية الاسلامية، على معظم الحركة الجماهيرية في افغانستان.

لقد استمتع البشير والترابي كليهما، طالبان السودان، بالسلطات المطلقة وجعلوا من أنفسهما أمراء على المؤمنين. منح الطالبان اللجوء السياسي للآلاف من المغامرين العرب الذين أسموا أنفسهم بالمجاهدين، وشارك هؤلاء، دون مسوغ، نظام الطالبان غير الديمقراطي معظم انتهاكاته لحقوق الانسان في افغانستان على نحو ما جرى الاعلان عنه بواسطة الحكومة الانتقالية في افغانستان.

إن عجز كلا النظامين في اعتماد وجه ايجابي للاسلام كدين للسلام والعدل الاجتماعى ليشهد على التطبيق البائس للدين في سبيل إرساء قوة سياسية. إن الدرس الذي ينبغى الاستفادة منه من كلا النظامين الدينيين هو أنه ينبغى الفصل تماماً بين سلطة الدولة والمسائل المتعلقة بالعقيدة والدين.

محاكمة مقترفي جرائم الإرهاب

لجنة تسيير المنظمات السودانية بالخارج، القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية وأخرى

في عام ١٩٩٩، دعت لجنة تسيير المنظمات السودانية في الخارج، والتي تضم أكثر من ٣٠ منظمة غير حكومية، الى النضال من أجل محاكمة عمر حسن البشير وحسن دفع الله الترابي بمجرد تأسيس الحكومة الانتقالية القادمة لقضاء مستقل في السودان.

في ذات الوقت، قدمت اللجنة شكوى الى المحكمة الجنائية الدولية طالبة محاكمة البشير والترابي. وكما تم النص عليه بوضوح في شكوى اللجنة، فإن البشير، رأس انقلاب الانقاذ العسكري في يونيو ١٩٨٩، والترابي، مستشاره، قد تعاونوا من أجل تدمير الدولة والمجتمع السوداني بجرائم بشعة يعاقب عليها القانون. مبكراً في عام ١٩٩٢، أصدرت القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية بياناً رسمياً بأسماء مقترفي الجرائم ضد ضباط وجنود القوات المسلحة. وتضمنت الأسماء على أسماء لأعضاء في المجلس العسكري الحاكم، ومسؤولين في الاستخبارات وأمن الدولة. وجرى نشر ورقة القيادة الشرعية ضمن ورشة حقوق الانسان، صندوق دعم الديمقراطية، ١٩٩٢.

وضمنت القائمة التي نشرتها القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية أسماء هؤلاء المجرمين: العميد كمال علي مختار (الاستخبارات العسكرية)، العميد عبد الرزاق الفضل (الاستخبارات العسكرية)، العقيد بكري حسن صالح (رئيس جهاز الأمن الوطني، عضو مجلس قيادة الانقلاب)، العميد د. نافع علي نافع (الأمن الوطني)، ابراهيم السنوسي (قيادي بالتيار القومي الإسلامية)، الرائد ابراهيم شمس الدين (عضو مجلس قيادة الانقلاب)، العقيد محمد الخنجر (القوات المسلحة السودانية)، العقيد سيد فضل كنه (القوات المسلحة السودانية)، العقيد عبد الرحيم محمد حسين (القوات المسلحة السودانية)، المقدم ياسر حسن عثمان (الأمن الوطني)، المقدم محمد عبد القادر (الأمن الوطني)، المقدم معتصم الأمين (الأمن الوطني)، الرائد صلاح بوش (الأمن الوطني)، الرائد عاصم كباشي (الأمن الوطني)، الرائد كمال شقيق (الأمن الوطني)، النقيب صلاح الدين محمد (الأمن الوطني)، النقيب محمد الأمين محمد (الأمن الوطني)، الملازم أسعد الجليدي (الأمن الوطني)، والملازم أيمن حسين طاهر (الأمن الوطني).

ولقد وثقت مطبوعة المنظمة السودانية لحقوق الانسان بعنوان "التعذيب في السودان" أسماء مقترفي جرائم التعذيب من أعضاء الجبهة القومية الإسلامية والذين أورد أسماءهم مكتب القاهرة للحزب القومي السوداني (يترجمه الأب غبوش)، وتضمنت القائمة: المساعد بله، عمر النور، حسن ابو النور، حسن تمساح، احمد محمد فرح، مساعد عبد الرحمن، وداعه محمود، السيد الرضي، ياسر أحمد حامد، صديق، ابوالقاسم حامد، احمد مسيد، علي كمبو، الفاتح، سمان الجقر، الطيب حمه، علي خميس، خميس شاويش، صالح، سالم الجفيل، احمد خميس، احمد عبد الله، عثمان، ياسر حسن بتول، يونس الحمير، الزبيق، عثمان دقنة.

ومقترفو الجرائم الذين أورد الحزب القومي أسماءهم متهمون بقتل العديدين من أبناء النوبة، وكان ضمن هؤلاء الضحايا: دلوم صابون، بله احمد فضل، العوله، جمعه ابو، كباشي ناصر، حلیمه ديوم، قردود خليل، اسماعيل حمدون بريمه التوم، كوكو حامد، حمد ابراهيم، بيمه بدوي، عبيد جابر، ام جمعه رقيق، هاجر موسى، نرجوك مرسال، ديفيد كوروم، حمد المشاوي، ازرق حمدين، التوم نمر بدوي، فضل بوبي، حمدان علي، دفع الله بوتلي، بدوي دقره، غبوري ابو، ديمن حرومه، عبد الفضيل، ادم النور، عز الدين الزبير، شايب حمد، فضل وخسه، عبد الرحمن جابر، علوي رقيق، مکه بارا، حقار مرسال، علي محمد، كباشي، بعشوم، بريمه كاد، تكيلا، خميس حمدان، بيتر كسو، الأمين عبد الله، ادم احمد فضل المولى.

لقد نشرت نقابة الأطباء السودانيين في الدورية (صيف ١٩٩٥) أن د. الطيب ابراهيم سيخه، أحد قادة انقلاب الجبهة القومية الإسلامية، قد التزم بـ "تولي مسؤولية جهادية باعتقال علي فضل، إرغامه على الاعتراف، ودفنه حياً". وكان سيخه قد تلقى في وقت أسبق تقريراً كتبه محمد الحسن أحمد يعقوب، أحد عناصر الأمن والذي مثل فيما بعد كمتهم أول في القضية الشهيرة الخاصة بالفساد في توزيع القطع السكنية ضمن مشروع الإسكان الشعبي. وذكر تقرير يعقوب أن علي فضل كان العقل المدبر لإضراب الأطباء احتجاجاً على انقلاب الجبهة القومية الإسلامية. وشارك في تعذيب د. علي فضل نقيب الأمن عبد العظيم الرفاعي، العريف العبيد من مدينة الكوة، ناصر الدين محمد، والعريف الأمين الذي كان يقطن في مدينة الفتيحاب بامدرمان.

وضمت أسماء مقترفي جرائم التعذيب داخل بيوت الأسباح، وكان من بين ضحاياها البروفسير فاروق ابراهيم، كلاً من: محمد الأمين، عادل سلطان، احمد جعفر المواطن، عادل احمد عبد الله، انس، وعمر الحاج. ولقد أورد العميد محمد احمد الريح في افادته لدورية المنظمة السودانية لحقوق الانسان (١٩٩٦) أسماء أخرى ضمت كلاً من: النقيب عاصم الكباشي، كمال، حسن (واسمه الحقيقي احمد محمد وهو من منطقة العسيلات)، حسين، ابوزيد، عمر، الوان، الجمري، علي، صديق، عثمان، خوجلي، محمد، الطاهر، واخرين ممن شاركوا في تعذيبه.

وكان العقيد عبد العزيز جعفر محمد عثمان، أحد الضباط السابقين بأمن النظام القائم، قد أفاد بأنه تم تعذيبه من قبل الرائد صلاح عبد الله، والنقيب محمد الأمين. وأشار عبد العزيز أيضاً الي عادل سلطان، حسن علي (واسمه الحقيقي احمد جعفر)، عبد الوهاب محمد عبد الوهاب (واسمه الحقيقي علي احمد عبد الله)، انس من شرطة الدروشاب، نصر الدين محمد، الرقيب الأمين من مدينة الفتيحاب بامدرمان، الرقيب العبيد من مدينة سوبا وهو عضو بالجبهة القومية الاسلامية، إضافة الى ضباط اخرين من جهاز الأمن الوطني.

التطرف: الجذور الأيديولوجية للإرهاب عمر القراي*

* عن "التطرف الديني وحقوق الانسان في تجربة السودان" لعمر القراي. دورية حقوق الانسان السوداني، صيف ١٩٩٥.

تتزايد المجموعات المتطرفة عدداً ويزداد انتشارها عالمياً الى حد أصبح فيه وجودها أمراً مألوفاً في الوقت الحالي. وفي الواقع تتضمن مسألة التطرف كل الأديان حيث توجد مجموعات يهودية، ومجموعات مسلمة الخ. ساركز على التطرف الاسلامي، والذي يعكس صورة بغضه للدين الاسلامي وهو أمر ظل مكان اهتمامي العميق. في الغرب، يعني مفهوم الارهاب أن يكون المرء متحيزاً بشكل أعمى الى جانب ما، دونما انتباه للجانب الآخر. لكن المشكلة الرئيسية (في الشرق) هي أن المسلمين أنفسهم لا يبدو عليهم أنهم راغبون في تصحيح المفاهيم الخاطئة للإسلام لدى الآخرين. ومتي كان شخص ما شديد التفاني لقضية ما، فهو يكون قادراً على رؤية جوانبها المختلفة. لقد أوجد الإسلام أمة متوازنة حقاً بين مادية اليهودية وروحانية المسيحية.

يعني التطرف مصادرة حقوق الانسان ومن أهم هذه الحقوق الحق في الحياة والحق في الحرية. تتمثل الفكرة الأساسية في أنه لا يوجد خطأ مطلق في هذه الحياة. مع ذلك، فإن الشخص المتطرف ينظر الى نفسه باعتباره مصيباً بشكل استثنائي، وأن أي شيء آخر سوى ما يعتقد به هو خطأ. ويسوق مثل هذا الاعتقاد غير السليم صاحبه الى قمع حقوق الآخرين. ولو أنه حاول فهم حقيقة أنه لا يوجد في هذه الحياة خطأ مطلق لكان أدرك أن الآراء الأخرى ربما تضمنت على قدر من الصحة التي تستحق النظر والتقدير.

عندما جاء الإسلام أول مرة، فهو وجد الجاهلية، المجتمع السابق للإسلام، في ظلام وجهل وتخلف. ومن دون اعتماد أسلوب متدرج في الدعوة لكان من المستحيل بالنسبة للإسلام أن يستوعب الناس الى ما يدعو له من خير. وتم بعدئذ تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجتمع كان شديد الحاجة إليها حتى يستقيم أمره. ولكن مع تطور الحياة لمستوى أعلى من التعقيد فقد تغيرت تدريجياً بعض المفاهيم.

لقد أصبحت حقوق الناس وواجباتهم روح هذا العصر. ولهذا فإن الشريعة الإسلامية لا تخاطب الآن مجتمع وأقوام واحتياجات العصر الجاهلي. لقد بدأ المتطرفون انطلاقهم من هذا الارتباك، ولم يكونوا قادرين على التأقلم مع التطور المستمر. ومنذ بدأت مشكلة التطرف.

توضيحاً، كان الجهاد، القتال من أجل قضية، صحيحاً في العصر الجاهلي الذي اتسم بالحروب. كانت مقاتلة شخص ما من أجل الدين أمراً مشروعاً. غير أن من يقاتل آخر كيما يدخله الي دينه يعتبر متطرفاً في الوقت الحاضر. ولهذا فإن على المسلمين اختيار أحد أمرين: إما رفض فكرة إكراه الآخرين علي تغيير دينهم باعتبار أنه يخالف دعوته تعالى لـ "الحكمة والموعظة الحسنة" أو تبني مفهوم الجهاد والانزلاق الي زمرة الارهابيين.

اذن فمسألة التطرف مرتبطة بفهمنا للدين نفسه. ما هو مفهومنا عن الإسلام؟ اننا نريد تقديم الإسلام في مجتمع متطور يتمتع بقيم انسانية تم النص عليها بدقة في عهود معترف بها دولياً. ان جوهر الدين يقوم على التسامح والانسانية. ووفقاً للدين، فقد أمرنا في وقت ما بمحاربة الذين يعتدون علينا. وأحسب أن المسلمين شديدي الحيرة حول هذه المسألة. ولتذليل هذه الحيرة لا بد من تطوير الشريعة الإسلامية.

إن كثيراً من الانتهاكات التي اقترفتها الجماعات المتطرفة لجلية في السودان، كاستيلائهم على السلطة السياسية. أنهم يبررون قتلهم للمعارضين باستغلال آيات من القرآن الكريم دعت في وقت ما لقتال الكفار حيثما وجدوا الى حين توبتهم وامتثالهم للإسلام.

في الحقيقة يستغل المتطرفون الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالحهم الخاصة. وعلى نقيض ما يدعيه المتطرفون، يقوم الدين على تكريم الانسان. ويقول الله تعالى أن لا إكراه في الدين ويقول لكم دينكم ولي دين. ويقال أن للدين مستويين، المستوي الأول ويقوم على المبادئ الأساسية، وهي تحديداً كرامة الانسان والانسانية والمساواة. ويعتمد المستوى الثاني على الفروع ذات الصلة بفترة الجهاد، ولكن ينبغي علينا أن نعود باستمرار للمبادئ الأساسية لأنها تشكل الروح الحقيقية لجوهر الدين.

ليست هناك شريعة إسلامية متفق حولها ولكن هناك دين اسلامي. وينبغي على كل من يتحدث عن تطبيق الشريعة الإسلامية أن يعرف أنه لن يجد نفسه معنياً فقط بالجهاد والقتال وإنما أيضاً بالحديث عن قتل الذين يؤمنون بديانات أخرى، وأيضاً باسترقاق النساء وأخذ غنائم الحرب وعرضهما في الأسواق.

إن الرأي القائل بتطبيق الشريعة الإسلامية فقط في الشمال مع استثناء الجنوب، وضمناً حقوق الجنوبيين في

الشمال لهُ رأي ينطوي على خداع. وكل من يدعو الي أمر من هذا القبيل إنما يخادع الناس والدين على حد سواء. وسبب هذا أن الشريعة الإسلامية لا تعطي حقوقاً متساوية للمسلمين وغير المسلمين. وستكون غالبية الضحايا من غير المسلمين.

أحد الأمثلة على هذا، إذا اقرتف المسلم جريمة قتل في منطقة جميع سكانها من المسيحيين، ووجد شهود عيان للجريمة، فلن يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية على الجاني. وسبب ذلك أن الاثبات يكون بإفادة شاهدين عدلين ينبغي أن يكونا مسلمين. وسوف يفلت الجاني من العقوبة.

العكس بالعكس، إذا ارتكب مسيحي جريمة قتل في منطقة جميع سكانها من المسلمين فسوف يتم تطبيق الحكم الشرعي دون تردد على الجاني. ويشير هذا بشكل جلي الى أن الحق في المواطنة الكاملة ليس موجوداً. الى ذلك فإن غير المسلمين لا يمكن لهم ترشيح أنفسهم في الانتخابات لحكم البلاد. ولن يمكنهم الانخراط في الجيش للجهاد، وفقاً للشريعة. وكيف يمكن توقع قبول غير المسلم المشاركة في القتال من أجل الإسلام؟

ولا يمكن تطبيق الحدود وفقاً للشريعة الإسلامية ما لم يكون الناس مقتنعون بالحكمة وراء تطبيقها. ولذلك فإن النبي محمد لم يقيم بتطبيق أي من الحدود على مدي ١٣ عام. وعوضاً عن ذلك، كان يقوم بتعليم الناس وغرس معاني الدين في عقولهم. وعندما اكتمل وعيهم بالدين، كانوا مقتنعين بتطبيق الحدود عليهم كوسيلة لتخفيف العقاب الإلهي في الآخرة عن الجرائم الذنبوية. وهذا أمر لا يمكن مقارنته بقوانين سبتمبر (التي طبقت قسراً بواسطة نميري في ١٩٨٣) التي أدت لتفشي الفوضى والفساد نتاج عدم اقتناع المواطنين بأسباب تطبيقها.

لقد بدأ التطرف في السودان بالمهدية، والتي كانت محاولة من قبل المهدي الكبير للعودة الى الشريعة كما عرفها خلفاء الإسلام الراشدون. وكان الافتراض يقوم على أنه بمجرد بدء القتال للجهاد فسوف يعرف المهدي بكونه مجاهداً. وبدأ التطرف بالمهدي نفسه عندما اعتقد أنه المهدي الحقيقي وأن كل من لا يؤمن به يستحق الموت. هذا هو التطرف بعينه. وقد ألحقت سياسة المهدي الأذى بالطوائف الصوفية التي ازدهرت في ذلك الحين.

كمنت المشكلة في أن أجيال المهدي تبنت ذات الفكرة القائلة بضرورة تطبيق الإسلام كما كان في العصور الأولى. ويعتبر هذا أمراً خطيراً لأنه يعني مصادرة حريات وحقوق الآخرين الأمر الذي يغزي التطرف. لقد بدأت القصة بمحاربة المهدي للبريطانيين وانتهت بمحاربة السودانيين الذين لا يؤمنون به. وعندما عاد البريطانيون لحكم البلاد تم استقبالهم بحرارة شديدة إذ أنهم بدوا للناس كمنقذين من طغيان الخليفة عبد الله التعايشي.

لقد أخفقت كل محاولات الأحزاب السياسية الديمقراطية في إنهاء أزمة قوانين سبتمبر أو تعديلها، تماماً كما أخفقت محاولاتها في حل مشكلة المجموعات غير المسلمة في السودان. ولم تكن النهاية سوى التطرف ومصادرة حقوقهم. لقد اعتمد الأخوان المسلمون ونظام يونيو الانقلابي المتطرف مقولة أن "للمسلمين الحق لكل شيء وأن غير المسلمين ليست لديهم حقوق نحو أي شيء".

ولنأخذ على سبيل المثال موضوع جبال النوبة، الفصل بين الرجال والنساء، التغيير الذي تم إحداثه في حياتهم، إشراك الصبية في الحرب التي تدور في الجنوب تحت شعار الجهاد، والتعذيب المتواصل. أين هو الإسلام في كل هذه الفظاعات؟ إن السبب وراء كل ذلك هو التطرف.

مقاومة فظائع الجبهة القومية الإسلامية

زينب عثمان الحسين

منذ تأسيسها، واصلت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة نشر المعلومات الموثوق بها حول انتهاكات حقوق النساء والأطفال. كرست المنظمة عدة ورش عمل، تقارير، وموضوعات في الدورية للقضايا التي تهم المرأة. وأنشأت المنظمة لجنة للمرأة في مصر اضطلعت بشكل منتظم بمهمة تنفيذ برامج لتدريب النساء السودانيات في المنفى وتثقيفهن بحقوق الإنسان الدولية بتركيز خاص على حقوق المرأة.

قامت لجنة المرأة بإعداد تقارير حول الانتهاكات الجسيمة التي اقترفتها حكومة السودان والمجموعات المنحاربة على حد سواء. وساهمت اللجنة في تطوير وضع المرأة لشجب الانتهاكات والضغط من أجل محاكمة مقترفي الجرائم وفق اجراءات قضائية. وأعانت مجموعة النساء الناشطات المنظمات الاقليمية والدولية في التركيز عن كذب على وضع النساء السودانيات في المناطق المتأثرة بالحرب وغيرها من المناطق في البلاد.

ووفرت لجنة المرأة بالمنظمة السودانية لحقوق الإنسان-القاهرة اهتماماً خاصاً بمسألة ترويج حقوق الطفل في أوساط الأسر السودانية في مصر. عقدت اللجنة اجتماعات مباشرة مع الأمهات السودانيات في المناطق السكنية المختلفة من القاهرة. أكثر من ذلك، نظمت اللجنة اجتماعات موسعة للأطفال للاحتفال بالمناسبات القومية الى جانب المناسبات الدينية للمسلمين والمسيحيين على حد سواء. وشارك اطفال سودانيون عديدون في مسيرة كبرى توجهت الي مكتب منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة لتسليم مذكرة احتجاج ضد تصعيد حكومة الجبهة القومية الإسلامية للحرب الأهلية في السودان.

وقدمت لجنة المرأة مساعدات كبيرة للمواطنين اللاجئين الى مصر. وكان من ضمن هذه المساعدات تقديم الدعم والتوصية لهم لدى السفارات الأجنبية ومجموعات حقوق الإنسان في القاهرة للحصول علي المساعدات الانسانية. وبعد إغلاق مكتب المنظمة في مصر بواسطة السلطات المصرية، تواصلت اللجنة نشاطها من خلال موقع المنظمة في الشبكة الإلكترونية الدولية.

لقد أعربت نساء سودانيات عديدات في ناشفيل، تنسي عن عزمهن على تأسيس لجنة للمرأة باسم المنظمة. وتتكون اللجنة الجديدة من نساء ذوات خلفيات مهنية مختلفة. ومن بين هؤلاء طبيبة، معلمة، مهندسة مدنية، طالبات وربات بيوت. وعقدت نساء المنظمة الناشطات (في ناشفيل، تنسي) عدة اجتماعات ناقشت برنامج للعمل للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

ويهدف البرنامج الى استيعاب عدد أكبر من النساء في ورش لحقوق الإنسان. وقامت منسقة اللجنة، زينب عثمان، بإجراء اتصالات مع رابطة أسر الشهداء في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بجانب الاتصال بنساء ناشطات أخريات لمزيد من التنسيق. وتعتزم النساء الناشطات عقد جمعية عمومية في مايو ٢٠٠٢ لتقييم البرنامج وتعزيز نشاط حقوق الإنسان في أوساط النساء السودانيات في الولايات المتحدة.

وتنتهز النساء الناشطات هذه الفرصة لتحية رابطة أسر الشهداء على الاحتفال ذي المغزي الذي أقامته في لندن (رمضان/ديسمبر ٢٠٠١). وسنقدم في العدد القادم من الدورية تقريراً كاملاً تم إعداده بواسطة منى عوض خوجلي عن هذا الاحتفال. وقد ساهم التجمع الوطني الديمقراطي في المملكة المتحدة والمنظمة السودانية لحقوق الإنسان في لندن بفاعلية مع رابطة أسر الشهداء في إدانة حكم الجبهة القومية الإسلامية المجرم مع الإشارة الى مسؤولية الحكومة الانتقالية المقبلة في تقديم مقترفي الجرائم أمام المحاكم والدعوة لإطلاق حملة قوية في هذا الاتجاه.

إفادة المنظمة السودانية لحقوق الإنسان- القاهرة حول استرقاق أطفال دينكا-بور

ابدو اقاو

نشرت دورية المنظمة السودانية لحقوق الإنسان في يونيو ١٩٩٧ أسماء أطفال دينكا بور في بحر الغزال الذين استرقهم تجار الرقيق بعدة أشكال وطرق جديدة. وكنيجة لتصعيد الجبهة القومية الإسلامية للحرب الأهلية في جنوب وغرب السودان فإن أعداد أكبر من الأطفال والنساء قد تعرضوا من قبل للإختطاف غير المشروع كما تمت اساءة المعاملة اليهم كرقيق.

لقد نشرنا في مطبوعات المنظمة تقريراً مفصلاً حول الرق في الجنوب وذلك في أعقاب زيارة ميدانية للتحري في المنطقة حول الأمر. في تلك الرحلة، قابلت المنظمة زعماء الدينكا وعدداً من المجرمين الذين كانوا يفاوضون الزعماء حول حجم المبالغ التي يفرضها التجار في مقابل إعادة المسترقين. كما حصلت المنظمة على قائمة بأسماء الأطفال الذين تم اختطافهم بالقوة من ذويهم. وضمت قائمة الأطفال المختطفين أسماء ٤٧ طفلاً من قرى ابانق، اتيت، شير، باليك، انفاكوي، ادول، كوش، ايوال، ادومور، ادوديت، بيونق، دير ونيوبني.

وكان هؤلاء الأطفال هم: (١) جوك مكوي جوك، ابانق (٢) ماليث ماشور نيال، انفاكوي (٣) الير شوت ماش، اتيت (٤) اتيم اجاك ميانق، شير (٥) براش اجاك ميانق، شير (٦) قرنق دينق ماجوش، باليك (٧) الير انيث جيل، انفاكوي (٨) اوو مايوم ضوي، انفاكوي (٩) مايوم اجاك ويل، انفاكوي (١٠) دينق نيال اقوتو، ادول (١١) دول مايولا اجيك، كوش (١٢) كوت ملوال هول، كول (١٣) ويل ماجاك ويل، انفاكوي (١٤) لوال اجوك اجاز، انفاكوي (١٥) ماجور ماجوك انقيث، انفاكوي (١٦) جوك اشيك قاي، اتيت (١٧) اجاك ماش اليك، باليك (١٨) قوي قرنق ريش، اتيت (١٩) اتيم ماكيت قرنق، ايوال (٢٠) ماجوك رياك انقونق، ادومور (٢١) غاور اقوتو دينق، ادوديت (٢٢) ماديت ميان رياك، كوش (٢٣) اجيث كول اجيث، دير (٢٤) لوال كول اجيث، دير (٢٥) موريال كول ادوني، دير (٢٦) ملوال كول بيور، بيونق (٢٧) اقاني ماليث جو، ادول (٢٨) شول ايول اكوي، باليك (٢٩) كور قوقوي انير، اتيت (٣٠) قاي انيث اشوش، باليك (٣١) اشيك ماكير ماببي، دير (٣٢) منيوك قرنق قور، ادول (٣٣) مجوك ايور ملوال، باليك (٣٤) مايوي جول الانق، بيونق (٣٥) بول ماش اليك، باليك (٣٦) ماكول قرنق دينق، ايوال (٣٧) دينق مانيوك دينق، ايوال (٣٨) ماتيوب مانقول دينق، باليك (٣٩) دينق لوكاش دينق، باليك (٤٠) الير كير، دير (٤١) قرنق ابيير (موطنه غير مؤكد) (٤٢) مادينق اجوك دوت، دير (٤٣) مايمان قاي ويل، بيونق (٤٤) دينق ثون، باليك (٤٥) قوقوي انقوي قوقوي، اتيت (٤٦) ماجوك كور قاي، باليت (٤٧) ماجوك شول قرنق، نيوبني.

ومن المعلوم أن الملائم أول النور قد أبقى بشكل غير قانوني على الير كور من قرية دير في حجزه فيما تم إبقاء ماجوك شول قرنق من قرية نيوبني تحت حجز العميد أحمد المتوكل. ويدرك كل من ضابطي الجيش النور والمتوكل بما لا يدع مجالاً للشك بالقانون السوداني الذي يجرم مثل هذه الأعمال. وبدلاً من إعادة الأطفال الى ذويهم وتقديم تجار الرقيق الى المحاكم لإيقاع العقاب المستحق بهم، فانهما أصبحا متورطين في أعمال الرق وأبقيا على الطفلين البريين بصورة تعارض القانون.

وتبدي المنظمة السودانية لحقوق الإنسان قلقها العميق على مصير هؤلاء الأطفال وما إذا كانت ستتم معاملتهم كأطفال تم تبنيهم أو كرقيق. في الجانب الآخر، يبدو من المؤكد أن فرص لم شمل هؤلاء الأطفال بأسرهم تبدو شبه منعدمة في ظل السياسات القائمة للنظام واصراره على استرقاق المواطنين مع استمرار نفيه الضلوع في هذه الجرائم.

وليس من شك في أن الحرب الأهلية هي المصدر الرئيسي لعدم احترام كرامة الإنسان وحرية وحقوق المواطنين. ويعتبر الرق إفرازاً لممارسات النظام القائم، ولن يتسنى إيقافه إلا في ظل التمتع الكامل بالحق في تقرير المصير والالتزام المبدئي للحكومات المركزية بمواثيق حقوق الإنسان الدولية، وبصفة خاصة الحق في الاعتقاد.

الحرب الأهلية والرق: السجل الفاضح للجبهة القومية الإسلامية

حمودة فتح الرحمن

يعتبر النظام القائم الأسوأ، دون شك، بين الحكومات ذات السجل الفاضح في انتهاك حقوق الانسان بصورة جسيمة. انه أسوأ أنظمة الحكم شروراً التي استخدمت ودون حياء وسائل غير مسبوقة في سبيل تحقيق أهدافه. أنه النظام الذي أوقع السودانيين بأنهم لن يمكنهم العيش معه في مكان واحد. ومن ثم، فان أهم أجندتنا يتمثل في كشف الانتهاكات الجسيمة للنظام حتى يمكن إيجاد أمل جديد لاستئصاله للأبد.

لقد وجدت في نفي غازي سليمان لحقيقة وجود رق في السودان دافعا لي كيما أكتب هذه السطور تقييماً لنظام الجبهة القومية الإسلامية. وفي الحقيقة، لم يقل لنا د. غازي ما إن كان قال ما قال به نتيجة مشاركته في اللجنة التي كوَّنها النظام للتحقيق في القضية، أو نتيجة لتحقيق خاص اضطلع هو به. ربما كان السبب هو اعتقاده بأن افتراض وجود الرق أمر يدمع السودان والسودانيين.

إن وجود الرق في ظل النظام القائم لهو أمر لا يمكن نفيه. وتتركز المشكلة في الطريقة والمنهج الذي نؤكد به وجود هذه الظاهرة. لقد أثرت انتقادات بحق منظمة التضامن المسيحي، التي تواصل تنفيذ برامج لإستعادة الأفراد المسترقين وإعادتهم الى أسرهم. ولأن منظمة التضامن المسيحي تقدم أموالاً في سبيل تحرير الضحايا فقد ذهب بعض المنتقدين الى أن الاسلوب سوف يؤدي الى قيام سوق تشجع تجار الرقيق على مواصلة استرقاق المواطنين كيما يستطيعوا تحقيق مكاسب أكبر.

لقد وثقت مصادر عديدة، بما فيها المنظمة السودانية لحقوق الانسان-القاهرة، وجود الرق في السودان بصورة لا تدعو الى الشك. وقد نشرت المنظمة السودانية تقريراً تضمن على مقابلات حية مع ٤٧ طفلاً من أبناء الدينكا في جنوب السودان. وتتبع التقرير بتفصيل دقيق كيف تم توزيع الأطفال "كهدايا" للأفغان العرب. وجرى توزيع تقرير المنظمة على نطاق واسع. ولقد أشار المقرر الدولي الخاص بأوضاع حقوق الانسان في السودان المكلف من الأمم المتحدة بصورة واضحة الى وجود أعمال استرقاق نشطة في السودان. كما اكتشفت منظمة افريقيا الدولية وجود الرق في جبال النوبة أيضاً.

لقد شجعت السلطات الرق. وبدأت هذه العملية في عام ١٩٩٢/١٩٩١ عندما أعلنت الحكومة الحرب الجهادية لاستئصال الكفار، وفق المفاهيم الضيقة للإسلاميين والتي تبيح استرقاق أسرى الحرب ونهب ممتلكاتهم. وانتشرت ممارسة الرق مع إشراك القوات المسلحة فيها، أولئك النظاميون الذين يعودون الى الشمال وفي صحبتهم الأطفال والنساء المسترقين كي يقوم هؤلاء بخدمتهم كعبيد.

ومن الصحيح أيضاً أن هذه الأفعال اللاإنسانية قد ترتبط بالمجاعة والآثار السلبية الأخرى للحرب بالنسبة للأطفال عديدين تتفرق بهم السبل من ذويهم، أو بعض الأسر التي قد تضطر الي بيع أطفالها في سبيل العيش. وقد يضطرون النساء أيضاً الى العمل كخادمت، حتى دون أجر، في سبيل العيش. وتمثل كل هذه الظواهر أوسع أشكال الاستغلال.

ومتى ما ذهبنا، نيابة عن الحكومة القائمة، الى نفي وجود الرق فسوف يقع الأذى على أهل السودان. ويتمثل الاسلوب الوحيد للتعامل مع هذه المسألة في كشف ممارسات الرق واولئك المتورطين فيه. الجاني هو النظام الحاكم، وعليه وحده أن يتحمل مسؤولية أفعاله.

الجرائم ضد النساء والأطفال

ناشطات المنظمة السودانية لحقوق الانسان-القاهرة (ناشيل)

ارتكبت الحكومة العسكرية للجبهة القومية الاسلامية جرائم بشعة ضد النساء والأطفال في السودان عن طريق تصعيد الحرب الأهلية، التجنيد القسري في الحرب بجنوب وغرب السودان، وقسوة العيش في المناطق الريفية من البلاد جنبا إلى جنب مع الضواحي الفقيرة التي تحيط بالمدن. وبوجه خاص، فقدت النساء معظم الحقوق التي ناضلن من أجلها على امتداد القرن السابق وقدمن تضحيات جسيمة في سبيلها.

لقد أساء دهاء الجبهة القومية الاسلامية استغلال الاسلام في إكراه الناس على المشاركة في التطبيق الخاطيء للجهاد الذي يعني بالنسبة لهم القصف الجوي، تدمير المؤسسات المدنية، التطهير العرقي للمواطنين الريفيين، وتشويه الاسلام. لقد قام نظام الجبهة القومية الاسلامية الاصولي بفصل أعداد كبيرة من النساء الموظفات بالخدمة العامة والعاملات الماهرات.

وقلصت الحكومة من حقوق النساء المسلمات، جنبا إلى جنب مع غير المسلمات، في التنقل والمشاركة في المؤتمرات الخارجية. ومضت الحكومة أكثر لتقييد فرص النساء في تولي الوظائف العليا بالخدمة العامة وإخضاعها بالتالي لهيمنة الرجال عن طريق قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٩٣، إضافة إلى انتهاكات أخرى غيرها خطيرة.

وسعت الجبهة القومية الاسلامية الى فرض الخمار علي النساء السودانيات بدلا عن الثوب السوداني وذلك لمصلحة أعمالها. وقد قاومت النساء السودانيات هذه السياسة وأرغمت الحكومة على احترام الزني القومي للمرأة. ونظمت الجمعيات النسائية داخل البلاد العديد من التجمعات احتجاجاً على سياسات الجبهة القومية الاسلامية وممارساتها.

ونجحت عدة نساء في الالتقاء مراراً في السودان وخارجه بالمقرر الدولي الخاص بأوضاع حقوق الانسان المكلف من قبل الأمم المتحدة والاحتجاج على الأوضاع المتدهورة في البلاد. ونجحن غير مرة في تقديم مذكرات للمجتمع الدولي رغم اجراءات المراقبة للصيقة المفروضة عليهن من قبل النظام.

ودعت النساء الحكومة للاعتراف بحقوقهن. ويواصلن نشر المعلومات الموثوقة حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي ترتكبها حكومة الجبهة القومية الاسلامية وقوات الدفاع الشعبي التابعة لها، الى جانب مطالبة الأطراف المتحاربة الأخرى بالتفاوض مع الحكومة من أجل سلام دائم وعادل. لقد لفتت النساء بشكل كبير انتباه المجموعات الديمقراطية على المستويين الاقليمي والدولي لأهمية تقديم المساعدات الانسانية للنازحين، اللاجئين والأسر المعوزة على امتداد القطر.

في الأونة الأخيرة، زادت الحكومة أسعار خدمة الكهرباء والمياه في المدن. وتمت مطالبة الأسر الفقيرة دفع مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه سوداني (وهو مبلغ يتجاوز متوسط دخل غالبية الأسر الفقيرة في السودان حالياً) مقابل تقديم خدمة الكهرباء لاسبوع واحد. وتتجاوز تكاليف المعيشة قدرة معظم الأسر. وكما عبرت النساء للاعلام، فإن الحياة ممكنة في السودان فقط لمليونيرات الجبهة القومية الاسلامية.

انتهاك قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٩١

مريم سرالختم وسهام علي العجب المحاميتان

ترجمة عن صحيفة الاتحادي الدولية فبراير-مارس ١٩٩٩

أوضحت المحامية مريم سرالختم أن وضع المرأة قد تدهور بشكل شديد تحت ظل حكم الجبهة القومية الاسلامية وذلك نتيجة لسياسات الجبهة نحو النساء. ومع ذلك -كما تقول- فقد تمكنت النساء السودانيات من التعايش مع الظروف القاسية للحياة اعتماداً على تجربتهن، رغم الاحباطات الاقتصادية والاجتماعية. ولم يتم الى الآن اعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

ويمثل الفقر المدقع الذي تعيش النساء تحت ظله، لاسيما في المناطق الريفية، عائقاً حقيقياً أمام حقوق المرأة. ومن الأهمية بمكان اتخاذ خطوات ضرورية عاجلة لتطوير أوضاع المرأة الريفية. ولا بد لها أن تتمتع بالمساواة الكاملة مع الرجال عن طريق تأكيد مشاركتها في التخطيط للتنمية والادارة والحصول على الخدمات الصحية العصرية، وتخطيط الأسرة والضمان الاجتماعي.

وفي ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٩٢، أكدت المحامية مريم علي حقيقة أن القانون معيب في فصول عديدة لا تحترم حقوق المرأة. وتقول أن الفصل العاشر من القانون يتضمن إخلالاً بمبدأ المساواة بين الجنسين، وعلى سبيل المثال تسمح المادة ٤٩ من القانون للزوج باسترداد الذهب (أو الحلي) التي يهدبها للزوجة عند إهمار عقد الزواج. ويتجاهل القانون احتياجات المرأة وطموحاتها. إنه قانون لا يتماشى وروح الاسلام التي تدعو الى تكامل واستقرار الأسرة، على حد قولها.

وتنتقد سهام علي العجب المحامية قانون الأحوال الشخصية لأنه لا يعترف بالمبدأ الأساسي للمساواة بين المرأة والرجل. ويعامل القانون المرأة بشكل غير عادل. وتثير المادة ٥٠ تساؤلات حول ملكية المرأة للأدوات والأثاث المنزلي الذي يتم إحضاره للزوجة وفق عقد الزواج. ويحدد القانون ملكيتها بحلف اليمين (القسم).

ويعتبر هذا اجراً خاطئاً إذ أن الاسلام يدعو الى التحكيم، وليس اليمين، متى كان هناك نزاع حول هذه المسألة. وتقول مادة أخرى بتقسيم الملكية بين الزوج والزوجة. ويبدو هذا أيضاً غريباً حيث كان القانون السابق (المبطل) يدعم حق المرأة أكثر من الرجل في مسألة ملكية المقتنيات المنزلية. لقد أحط نظام حكم البشير/الترابي دون شك بمكانة المرأة وفقاً للقانون.

مسائل حول الدور القيادي للمرأة

سوندرا هيل*

* المحرر: نقلاً عن تعقيب لسوندر هيل في ندوة المرأة التي نظمتها قائمة الانتفاضة في الشبكة الإلكترونية الدولية (أغسطس ٢٠٠١). وسوف تنشر الدورية في عددها القادم رد فاطمة أحمد ابراهيم، رئيسة الاتحاد النسائي السوداني.

أقول أن من المهم جداً أن نكون قادرين، في هذا المنبر الآمن نسبياً، على تقديم النقد للأفكار والاستراتيجيات القديمة لسياسيينا ومتقينا ونشطانا. انني اعتقد، وكشخص غير سوداني، بأني مساهمتي قد تكون مشوبة بعدم اكتمال المعلومات لدي إذ أن هناك الكثير مما لا أعرفه (ولقد تعلمت من كل من شارك في هذه الندوة وغيرهم). وأرجو أن يكون هذا الاعتقاد في ذاكرتي باستمرار.

مواصلة لمسألة كيف ومتى ولماذا نتقدم بالنقد، أود أن أقول أن ما سأضيفه للنقاش هو خلفيتي البحثية حول الحركات النسوية والاجتماعية. ذلك هو مجال خبرتي واسم الفصل الدراسي الذي أعمل فيه. ولذلك فأنني أرجو أن أضيف للنقاش أفكار تم تجميعها من دراسة حركات الثورة والتحرر في روسيا، الصين، الجزائر، فيتنام، كوبا، موزمبيق، نيكاراغوا، ارتريا وبلدان أخرى.

بالنظر في تنظيمات ونشاط النساء على امتداد العالم نرى اتجاهات ونماذج واخفاقات بعينها. ويعتبر ما نسميه بـ "التعاقب" أحد أكثر العوامل التي تستحق الملاحظة أهمية. إن النشطاء والمتقنين منا ينظرون الى الكيفية التي يعد بها القادة من يعقبونهم (خلفاءهم)، أو ما إذا كانوا يقومون بإعدادهم أصلاً. بهذه الطريقة يمكننا غالباً الحكم على فاعلية منظمة ما من خلال سهولة التعاقب، انتقال القيادة. وليس معقولاً القول بأنه لا يوجد خلفاء، أو أن أحداً لم يتقدم للقيادة و، بالتالي، على القيادة القديمة أن تواصل دورها. كما نرغب أيضاً في النظر الى تلك للمنظمات التي لا تملك قيادة محددة، أي مجموعات متساوية تدير نفسها من خلال التراضي والاجماع عند اتخاذ القرارات. وأيضاً، نحاول أن ننظر بحذق للمنظمات النسائية المرتبطة بأحزاب في مقابل المنظمات الجماهيرية المستقلة.

ونبدي اهتماماً أيضاً بمشكلة النذب المتهور للقيادات القديمة من دون الاستفادة والتعلم منها. إن أمراً من هذا القبيل يمثل اخفاقاً مبيتاً وإضاعة سيئة للقدرات والامكانات. وهكذا فإن المأزق يتمثل فيما يبدو في كيفية تحقيق انتقال القيادة عبر الأجيال، كيفية الانتقال بالمنظمة الى العهد الجديد، وكيفية تحقيق أفضل استفادة من الأفكار القديمة مع استيعاب الجديد منها.

انني أركز على نقطة انتقال القيادة لسبب أنه تمت إساءة فهمي فيما يتعلق بهذه المسألة. ولذلك فأنني أربح هذه المرة في أن أكون شديدة الوضوح. لقد استفاض محجوب (التجاني) في الحديث عن انجازات الاستاذة فاطمة أحمد ابراهيم. وأستطيع بدوري الانشغال بهذا النوع من الإطراء فكلنا يعلم ما حققته فاطمة عبر عقود. لكن، كلنا نلم بهذه الانجازات، لاسيما في قائمة درب الانتفاضة. ونعرف أيضاً أنه تمت الإساءة اليها من قبل قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، وطالما كان هذا منبراً للتجمع فأنني أحسب أن الوقت مناسب لقول هذا.

وعلى أية حال، فإن ما يقلقني هو أنه يبدو أن ما من سبيل لدينا للقفز من الحديث عن فاطمة، ومنجزاتها والتميز الذي وقع عليها، الى قلب المسألة: ما هو السبيل الأكثر فاعلية بالنسبة للنساء كي ينتظمن، في مقابل التجمع الوطني الديمقراطي، وما هو السبيل الأكثر فاعلية للتجمع الوطني الديمقراطي حتى يمزج بين أفكار كل من القيادة القديمة والدعاة الجدد للمساواة بين الجنسين في الرؤى المستقبلية؟

لقد ظل موقفي أنه يكون من الفعالية بمكان العودة مجدداً الى المنظمات الجماهيرية، وتلقي أفكار من أعضائها وقادتها، وتكوين تحالفات في أوساط المجموعات المختلفة. لقد قمت بتثمين المعلومات التي وفرها لنا الاستاذ محجوب حول المنبر النسائي السوداني. وسوف أدع للاستاذة زينب مهمة التعليق حول النساء في جنوب السودان ضمن هذا السياق.

عادة يكون من السهل نسبياً مناقشة مسألة الحركة النسائية السودانية. فكثير من السودانيين والمهتمين بالشئون السودانية يعرفون أن هذا التعبير ليس سوى رمز أو "شفرة" تشير الى الاتحاد النسائي السوداني. ولأسباب تاريخية وسياسية ومعرفية عديدة فإن الأدبيات المتوفرة بما فيها تلك التي عندي - لم تشوه فقط الدراسات السودانية المعاصرة بخصوص النساء الشماليات، ولكن أيضاً بالنسبة لكثير من نشاط النساء تحت مظلة الاتحاد

النسائي أو اللاتي انشققن عنه وخصومه (من نحو اتحاد نساء السودان تحت اتحاد نميري الاشتراكي). أن التركيز على الاتحاد النسائي وحده كأمر لا مفر منه لهو قابل للجدال، لاسيما متى وضعنا في الاعتبار أن تنظيم النساء على مستوى قومي واضح قد بدأ في التطور خلال الستينات حينما كان الاتحاد النسائي في أوجه. لقد كان الاتحاد النسائي رأس رمح في العديد من المشروعات ضمن إطار حقوق المرأة، مثال: الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وضمانات قانونية أخرى غيرها.

وبكلمات أخرى، كان الاتحاد النسائي شديد الارتباط بالعصرية والتحديث. وحتى عندما مثل بروز النزعة نحو الإسلام تحدياً للاتحاد النسائي "العلماني" في صورة الناشطات الإسلاميات الفاعلات وجيدات التنظيم المنتميات الي الجبهة القومية الإسلامية، فقد كانت هذه المجموعات بطريفة أو أخرى- جزءاً وكلاً من السياسة على المستوى القومي، العلمانية الحزبية، والحدثة. لقد كان الاتحاد النسائي دون شك في طليعة المشاركة النسائية في هذه الساحات.

لقد سبق لي أن تناولت بالنقاش بعض الأسباب التي كانت وراء عملية تشويه "حركات المرأة" ودور الاتحادي النسائي، من نحو التعريف الضيق لـ "السياسة" (الاعتماد علي حزب ما أو سياسة الدولة) والموروث العنصري في مناطق المركز النيلية نحو مناطق السودان الأخرى الخ. وتناولت أيضاً بالنقاش حقيقة أن تنظيم الاتحاد النسائي وهيكله كانا تقليديين وغير متجددين الي حد كبير.

وتتوالى للمنهج التقليدي للحركات النسائية في السودان، أسمحو لي أن أعيد مجدداً مسألة، أن من المهم ملاحظة أن كثيراً من الحركات والمشاريع التي نظمتها المرأة، والتي أفادت في الغالب النساء، لم يتم التفكير فيها في الغالب كـ "حركات نسائية"، أو حتى كمشروعات تمثل النساء، على الرغم من أنه يمكننا القول بأن "الوعي الأنثوي" كان وراء تلك الأعمال. ومع ذلك، يمكن لهذه الأعمال أن تكون بعيدة عن ما نعتبره في العادة "حركات نسوية". ولذلك، كنت أقترح أن لا نربط أنفسنا بأي شكل بمصطلح "المساواة بين الجنسين"، حيث أن ذلك لا يفيد تحليلاتنا.

إن النقطة الأكثر أهمية في "الوعي الأنثوي" هو أن النساء يرتبطن ببعضهن نيابة عن أنفسهن والنساء الأخريات لإحداث تغييرات، ليس كنساء في مواجهة الرجال، ولكن كنساء يعملن من أجل قضايا ينظرن اليها باعتبارها تتضمن تمييزاً بسبب الجنس سواء تم الإفصاح عنها أم لا. ويمكننا أن نعطي لهذا أية تسمية نريدها. إنه يعني أن الأهداف لا ترتبط فقط بالنساء، بل هي تتعلق بالتمييز على أساس الجنس.

لقد شهدت عند مطلع هذا القرن تنامي عمليات حشد النساء، وبروز مجادلات حول تنظيم النساء وحول من يمتلك أمر الحركة (الحركات) النسائية في الشمال، الأمر الذي تسبب في إضعافها.

أجادل فأقول أنه ما لم يكن في وسعنا تحديد ما تعنيه مصطلحات من نحو "حقوق النساء" أو "المساواة" فسوف نظل غير قادرين علي التمييز بين الاستراتيجيات المختلفة المطروحة من أجل إحداث التغيير والتحول. والى حين يمكننا نقد الانقسامات في أوساط النساء حول عبارات من نحو "ينبغي النظر الي حقوق النساء ضمن سياق رفاهية الأسرة والمجتمع وأنه ينبغي النظر اليها وفق أسس مبادئنا الدينية والثقافية" فلن يكون في وسعنا التقدم خطوة الي الأمام. ما الذي يعنيه أن نقول، "لا يمكن الوصول الي المساواة الكاملة وفق أسس مبادئنا الدينية والثقافية".

هل يختلف هذا عن المادة ٥ من اعلان التجمع الوطني الديمقراطي؟ اننا لن نمضي الي أي مكان ما لم تكن قادرين علي النظر في عبارات من نحو ما سيلبي، ونقدها دون مخافة الوقوع في مجادلات حول "تقديس الأشخاص". ولمقتضيات التحليل، ينبغي الفصل بين التنظيم والشخص حتى لا يصبح نقد الاتحاد النسائي نقداً لفاطمة.

ما هذا الذي تقوله فاطمة أحمد ابراهيم أدناه؟ وكيف يمكن لهذا القول أن يخدم أو يعوق عملية حشد النساء؟ في مقال لها خلال التسعينات طرحت فاطمة نصوص عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ لبرنامج عمل الاتحاد النسائي. وطرحاً لنصها الأسبق قالت فاطمة:

نحن لا نعتبر الرجال أعداء لنا. ونحن لا نعتبر الإسلام عدواً لنا. نحن نرفض قبول النموذج الغربي للتححرر كبرنامج عمل لنا، كما لا نؤيد تقليد سلوك الرجال كوسيلة لبلوغ الانعتاق والمساواة. لقد عبرنا (في صحيفة) عن احترامنا للتقاليد الايجابية لتقافتنا. إننا نطالب بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وبالفرص المتساوية للعمل، وبدور مساوي للمرأة داخل الأسرة. لقد أفصحنا عن ايماننا بأن "حقوق المرأة ينبغي النظر اليها ضمن سياق رفاهية الأسرة والمجتمع وأنه ينبغي النظر فيها وفق أسس جذورنا الاجتماعية الثقافية". إننا ندرك أنه ينبغي علينا أن نعيد التأكيد لجماهيرنا أننا لا نرمي الي تغيير المرتكزات الأساسية لتقافتنا.

(Ibrahim 1994:197-8)

كيف يسهم هذا الموقف في الحركة من أجل التحول للمساواة بين الجنسين في السودان؟ وما معنى أن نقول

"ينبغي علينا أن نعيد التأكيد لجمهورنا أننا لا نرمي الي تغيير المرتكزات الأساسية لثقافتنا".؟؟ هل يعني هذا أنه لا سبيل الي ثورة؟

ما هي مساهمة دراسات المرأة السودانية في فهمنا لنشاط النساء وحركاتها من أجل التغيير؟ كيف يمكن لنا أن نأمل في توظيف النقائص لمصلحتنا؟ في أعمال أخرى والى حد أقل في هذا المقام، ناقشت بعضاً من الاشكاليات ذات الصلة بالحديث عن توحيد الحركة النسوية. لقد ظلت إقامة التحالفات بين النساء الشماليات والجنوبيات أمراً محفوفاً بصعوبات جمة. وصعبت القيادات الراسخة من عملية عبور الحواجز. ولم تخل حتى عملية بناء التحالفات بين التنظيمات القائمة من الصعوبة بسبب الصراع بين الأجيال. ونري هذا حتي في أوساط النساء الشماليات من أهل اليسار.

بناءً على ذلك، لا يتسنى للمرء الحديث عن حركة نسوية متحدة. لقد تشظى النشاط وعمليات الحشد النسوي - ليس فقط في أوساط الأحزاب المختلفة باختلاف أيديولوجياتها وخلفياتها التاريخية ذات الجذور الدينية أو العلمانية - ولكن أيضاً بين العلمانية والدينية. وضمن كل من هذه الفئات هنالك أولئك الذين يعملون من داخل السودان والذين يعملون في المنفى. ولهذا فان أشكال العمل الذي تؤديه التنظيمات قد تعيننا بشكل أفضل في تحديد كيفية تصنيفها، ولمعظم التنظيمات وظائف وأهداف متعددة. ويبدو هذا مربكاً للتجمع الوطني الديمقراطي. لكن لماذا يتعين على تنظيمات المرأة أن تتحد حتى يتم الاعتراف بها من قبل التجمع الوطني الديمقراطي. إن هذه المجموعات الجماهيرية التي ظللت أشير إليها شديدة الاختلاف. لقد تم تنظيمها للعمل من أجل السلام، والتنمية، مساعدة اللاجئين داخل وخارج السودان، نشر التعاليم الدينية (في أثناء تقديم الخدمات الاجتماعية مثال الحضانات)، تشجيع الاعتماد على النفس (من نحو جمعية القديسة بختبة في القاهرة، وجمعيات الفنون والأعمال اليدوية التي تعمل على تنمية الموارد والوعي وتقديم الحلول لمشكلات اللاجئين)، تطوير نوعية حياة النساء والأسر عن طريق المشاركات الجماعية، دعم الأحزاب السياسية عن طريق توفير احتياطات، والبحث عن القوة السياسية أو المشاركة في السلطة على المستويات القومية أو المحلية.

أن المشكلة تكمن في كيف سيمكن للتجمع الوطني الديمقراطي أن يتعامل مع مثل هذا النوع من العمل النسوي؟ ما هو أكثر السبل فاعلية لتنظيم، يقوم على الحزبية، لكي يقوم بتحويل نفسه الى منظمة تؤمن بالمساواة بين الجنسين؟ هل يعتبر هذا فوق ما يمكن للتجمع الوطني الديمقراطي أن يحققه؟ أو يريد أن يحققه؟

كيف أفزعت الجبهة القومية الإسلامية المجتمع المدني وأضعفت القضاء والمجموعات المهنية في السودان؟

مجموعات المنظمة السودانية لحقوق الإنسان (السودان)

في أقل من عقد من الزمان أطال نظام الحكم العسكري للجبهة القومية الإسلامية من أوار الحرب الأهلية في السودان. أفزع النظام النساء والأطفال، وخصص مؤسسات الدولة لمصلحة مناصري الجبهة القومية الإسلامية على حساب المواطنين السودانيين والاقتصاد الوطني. صادرت الطغمة العسكرية الحريات الأكاديمية، زعزعت القضاء بواسطة السلطات التنفيذية، دمّرت الجيش الوطني، وأفشلت الجهود السودانية والدولية التي هدفت لصيانة حقوق المواطنة لكل الناس على أسس معايير حقوق الإنسان الدولية والديمقراطية السوية.

كانت الإدارة البريطانية قد نأت بنفسها عن التدخل المباشر في ما يتعلق بالشئون الأسرية حتى لا تستثير غضب عامة المواطنين وما يترتب على ذلك من تهديد للأمن والاستقرار في الدولة (فلوهرلوبان، ١٩٨٩). علي هذا النحو، أيقنت المحاكم الشرعية حق تطبيق قانون الشريعة الإسلامية علي قضايا الأحوال الشخصية أمراً مستقلاً عن المحاكم المدنية وذلك منذ بداية النظام البريطاني وحتى عام ١٩٨٣.

أحدث نظام الحكم المايوي القائم علي الحزب الواحد (١٩٨٣-١٩٨٥) تغييراً في المحاكم الشرعية عن طريق قوانين جديدة أخضعت الجهاز التشريعي للدولة إلى السلطات التنفيذية والسياسية لرئيس الدولة.

أدى هذا التغيير إلى زيادة وتعميق المظالم الاجتماعية بين الدولة والمواطنين في السودان حيث أدى تطهير السلطة القضائية إلى ترقية الضمانات اللازمة للحيلولة دون التعسفات التنفيذية والسياسية لمسئولي الدولة. وكنتيجة لذلك، لم يعمل الحكام الوطنيون في السودان بدورهم من أجل الحفاظ على استقلال السلطة القضائية كأحد أفضل التقاليد التي طوّرها الحكم الأجنبي وحافظ عليها بحكمة في السودان.

أسهم المشرّعون السودانيون في سن وتطبيق أحكام قانونية تتوافق واحتياجات المجتمع. أسهم قضاة السودان المبجلون على نحو حكيم في تطوير قوانين السودان بإقرار كامل لآلية السوابق القانونية ولتجسيد الأعراف. لقد أحدثوا تأثيراً كبيراً على القيم الثقافية المتداولة التي تفرض ضغوطاً قوية على الأفراد والمجموعات، وعلى التشريع الرسمي للبلاد.

تبنى الفقهاء القانونيون في السودان هذا الأسلوب لتقديرهم العالي لتقاليد وموروثات المجتمع. لقد استندوا على القوانين المستوحاة من كل هذه المصادر (القانون الرسمي للدولة، السوابق القانونية، الأعراف والثقافات الأهلية) في عملية وضع وتنفيذ القانون. تم تحقيق العديد من التغييرات والتعديلات في ظل الوضع المستقل، استقلال القضاء، والمعرفة الأكاديمية للقضاة بعيداً عن أية تأثيرات سياسية أو تنفيذية.

ظل هذا المنهج مرشداً للسلطة القضائية المستقلة في السودان بجانب التجديد والاحترام الذي تمتع به القضاة على استمرار أنظمة الحكم الديمقراطية. لقد ساعد استقلال السلطة القضائية الي حد كبير في ترقية قوانين السودان وفق المعايير الدولية الحديثة. وعلي سبيل المثال، أولى القانون الجنائي في السودان اهتماماً لتأثير الدليل الظرفي كعامل مخفف في حكم المحكمة قبل تنفيذ أية عقوبة علي المتهم المدان.

زاد القانون سن المسؤولية الجنائية بالنسبة للحدث الجاني. أعترف بحق الفتاة وأسرتها في التراجع عن الشكاوي الخاصة بالإعتداء الجنسي ولذلك بهدف الحفاظ على السمعة كمعالجة اجتماعية للقضية. كفل القانون حق المرأة في اختيار زوجها أمام المحكمة الشرعية. كما سمح أيضاً بتحويل المختل عقلياً إلى الطبيب النفسي أو العالم النفسي قبل المحاكمة، إلى جانب اعتماده لعدة قوانين متقدمة واجراءات واقية.

في حالة السكر، أقر القانون السوداني موازنة ذات مغزى بين الحق في الحرية الشخصية وحق المجتمع في الطمأنينة العامة وذلك بالربط بين فعل شرب الخمر (كحرية شخصية) والتسبب في الإزعاج العام (كقضية عامة). كما أقرت فلسفة التشريع السوداني أيضاً بتقليد التحكيم ومجالس الشيوخ (ذي التاريخ الطويل) في تسوية النزاعات المسلحة في المجتمع.

رغم كل هذه النصوص والممارسات الإيجابية لنظام العدالة الجنائية فقد أخفق التشريع في السودان في الاستزادة باستراتيجية شاملة ذات رؤى مستقبلية تدفع بقوانين السودان في سياق التغيير الاجتماعي والتحول المستمر للحياة الاجتماعية السودانية. ويعود هذا الي انحياز التشريع للمصالح العاجلة الخاصة بالسلطة الحاكمة وذلك عبر تاريخ السودان الحديث.

ونتيجة لهذا القصور، جرى إقصاء المجتمع المدني السوداني والجماهير السودانية من المشاركة الفاعلة في

وضع القوانين. تعهّد إداريو الدولة، منفردين دون سواهم، بعملية وضع القوانين، وضمت هذه الفئة البرلمانيين إبان الحكومات المنتخبة ديمقراطياً الذين إدّعوا بكونهم "أصحاب السيادة والمالكين للأرض" وذلك على حساب المجتمع المدني.

قدّمت دكتاتورية عمر البشير (١٩٨٩ الى الآن) مثالا فريداً علي النزعة اللاديمقراطية المتطرفة في مواجهة التشريع السوداني واستقلال القضاء. وتاماً كما فعل سلفه، الديكتاتور المخلوع جعفر نميري، بدأ البشير حكمه العسكري بإلغاء مجلس القضاء العالي الذي اضطلع بمهمة تسيير الشئون القضائية بشكل مستقل عن السلطات التنفيذية.

في رد فعل علي مذكرة الاحتجاج للقضاة، التي عبّرت عن رفضها لقرار البشير الخاص بإقامة محاكم خاصة في انتهاك فظ للسّلطان القضائي لرئيس القضاء، قام الديكتاتور الجديد البشير بفصل مئات القضاة تعسفياً وتعيين أعضاء الجبهة القومية الإسلامية المفقدين للدراسة في مكانهم. وذهب رئيس انقلاب يونيو العسكري لأبعد من ذلك في تعميق مذبحه القضاء بالتعيين المباشر لرئيس القضاء وأعضاء المحكمة العليا.

الفساد، والنهب والمصادرة للمشروعات مجموعات المنظمة السودانية لحقوق الإنسان (السودان)

أدى تدمير نظام بونيو العسكري لاستقلال القضاء الى فتح الأبواب أمام فساد غير مسبوق في الدولة. أحكمت الجبهة القومية الإسلامية سيطرتها على المحاكم الخاصة التي جرى إنشاؤها وتسييرها وفقاً للأوامر التنفيذية عوضاً عن المنشورات القضائية الأمر الذي أحال هذه المحاكم الى أدوات سياسية لتصفية الخصوم السياسيين. كان الأسوأ من بين هذه المحاكم تلك العسكرية التي قام عليها كل من العقيد كنه والعقيد الخنجر في ابريل من عام ١٩٩٠ وقضت -خلال خمس دقائق فقط- بإعدام ٢٨ ضابطاً وأكثر من ٢٠٠ من ضباط الصف والجنود تنفيذاً لتعليمات مباشرة من قيادة انقلاب بونيو.

قام النظام بمصادرة الممتلكات الخاصة بمعظم المعارضين السياسيين الذين امتلك أكثرهم مقار للسكن وليس أعمال أو مشروعات اقتصادية. استخدم الانقلابيون سلطات الدولة على نحو مفرط لإضعاف الخصوم من رجال الأعمال الذين مثلوا تهديداً للعناصر الطفيلية لمجموعة الجبهة القومية الإسلامية. هذه الفئات التي تم إقصاؤها تمثلت في التجار التقليديين من طائفة الختمية والأنصار من ملاك الأراضي المشروعات الزراعية والذين أسهموا في إدارة العمل بحزبي الاتحاد الديمقراطي والأمة، أكبر المجموعات السياسية في مواجهة حزب الجبهة القومية الإسلامية غير الديمقراطي. امتد انتقام حكام الجبهة القومية الإسلامية بشكل واسع نحو صغار التجار والمهنيين مثال المحامين والأطباء الذين أرهقتهم الحكومة بالضرائب الباهظة وحظر النقابات المهنية (نقابة الأطباء واتحاد المحامين). جرى أيضاً تصعيد الهجمة على منظمات المجتمع المدني عن طريق القوانين الإستبدادية للحكومة بهدف تقييد حرية التعبير، التجمع السلمي وحقوق العمل.

كان أدعاء النظام هو العمل على تقوية مشروعات الدولة غير أن النوايا الحقيقية لحكام الجبهة القومية الإسلامية تمركزت بجلاء في الاحتكار الكامل للثروة القومية للبلاد، التعاقدات الحكومية وكذا التجارة الخارجية. وهدف برنامج الإنقاذ الاقتصادي للخصخصة الى إحلال مناصري الجبهة القومية الإسلامية ملاكاً ومديرين للمشروعات بدلاً عن الدولة.

لقد تولد الفساد في دوائر الدولة نتيجة لسياسات بونيو وممارساتها غير المسبوقة تجاه مؤسسات المجتمع المدني. نهبت عناصر الجبهة القومية الإسلامية بلايين الجنيهات من الخزنة العامة. وجرى إقصاء أمين بناني، الذي تم تعيينه في أواسط التسعينات وزيراً لديوان الحسبة الذي أريد به محاربة الفساد، بشكل مفاجيء. تكرر هذا المشهد مرة أخرى حينما اصطدم الهادي بشري، وزير النقل العام، مع علي الحاج، القيادي بالجبهة القومية الإسلامية، متهماً إياه بالاستيلاء على ملايين الدولارات من موازنة الوزارة. وليس سراً تورط الكثيرين من أقارب قيادى الجبهة القومية الإسلامية في عمليات الفساد. ويعد عصام الترابي، نجل حسن الترابي، أحد المتهمين الرئيسيين ضمن فئة أنصار النظام التي حققت ثراءً فاحشاً عن طريق استغلال النفوذ.

اضطهاد الأقباط السودانيين

(مقتطف عن مقال هجرة الأقباط السودانيين المنشور بصحيفة الإتحادي الدولية في ٧ يناير ١٩٩٧)

نزع الأقباط السودانيون الي السودان من مصر. إنهم أحد الشعوب القديمة في وادي النيل. وتعتبر اللغة القبطية اللغة القديمة لمصر والتي كتبت بحروف اغريقية كما وجدت في الكنائس القبطية القديمة في مصر وشمال السودان.

دخلت المسيحية السودان في القرن السادس الميلادي عن طريق مصر. وتكونت ثلاث ممالك مسيحية هي: مملكة دنقلا في الشمال ومملكة سوبا القريبة من الخرطوم والثالثة بشرق السودان قريباً من دولة اثيوبيا. وفيما بعد، غزا العرب المسلمون مصر وتوسعوا منها جنوباً داخل السودان.

أنشئت السلطنة الزرقاء في عام ١٥٠٤. وأضيف غرب السودان الي السلطنة في عام ١٩١٦ عندما أخضع البريطانيون دارفور لسيطرتهم ضمن مناطق السودان الأخرى. هاجر الأقباط الي السودان في هجرات كبيرة مع بدء الحكم التركي المصري للسودان في عام ١٨٢٠. وشغل الأقباط العديد من المهن فكانوا تجاراً وأطباء ومحاسبين ومعلمين وأيضاً موظفين في الحكومة الجديدة.

ومع حلول الحركة المهدية في ١٨٨٢ هاجر العديد من الأقباط مرة أخرى الي مصر. تحول البعض منهم الي الإسلام وكان بعض الأقباط يساهم في قيادة الحركة المهدية جنباً الي جنب مع الخليفة عبد الله ومن هؤلاء اسحق المقدم و ابراهيم بيه خليل وهو الجد الثاني لمطران كرسي الخرطوم الحالي للأقباط الارثوذكس الأنبا دانيال.

بعد سقوط دولة المهدية عاد كثير من الأقباط الي السودان مرة أخرى. كثيرون ممن كان تحولوا للإسلام عادوا لاعتناق المسيحية وعاشوا في منطقة المسالمة بامدرمان. منذ تولى الحكم الثنائي الادارة في السودان شارك الأقباط في الحياة العامة بانسجام تام مع بقية أبناء السودان غير أنهم تجنبوا الدخول في الحياة السياسية. لاحقاً شارك الأقباط بفاعلية في الحركة الاتحادية التي قادها الحزب الاتحادي الديمقراطي. أصبح العديدون منهم أعضاء في الأحزاب السياسية دون أن يشار الي أنهم أقلية دينية أو يتم تصنيفهم على أساس طائفي ديني.

ومنذ أن أطبق نظام حكم الجبهة القومية الإسلامية على السلطة في يونيو ١٩٨٩ اضطر الأقباط الي هجر وطنهم السودان. كثيرون منهم تم إبعادهم من الوظائف العامة. وتم تصنيفهم كمواطنين من الدرجة الثانية لا تقبل شهادتهم أمام المحاكم.

رحبت الحكومة الاصولية بالهجرة الواسعة للأقباط الي خارج السودان. تم اجبار العديدين منهم على بيع ممتلكاتهم بأبخس الأسعار. وصدرت تعليمات لسلطات مطار الخرطوم بمصادرة أية ممتلكات قيّمة لدى الأقباط المغادرين.

مجزرة المساليت

تقرير المجلس الاستشاري للمساليت (١٩٩٩)

في ١٨ فبراير من عام ١٩٩٩ قام المجلس الاستشاري للمساليت، وهو عبارة عن منظمة طوعية، بنشر تقرير حول هجمات حكومة الجبهة القومية الاسلامية ضد مواطني المساليت في دارفور. وتنتشر المنظمة السوداني لحقوق الإنسان هذا التقرير كدليل دامغ على الممارسات الإرهابية للنظام الحاكم. تمثل قبيلة المساليت المجموعة الرئيسية الكبرى في اثنتين من الأقاليم الستة لغرب دارفور المتاخمة للحدود التشادية وهما: الجينية وهبيلة. ويبلغ تعداد المساليت الإجمالي في السودان نحو مليونين. كانت دار المساليت عبارة عن مملكة مستقلة ألحقت بباقي السودان على أساس اتفاقية ١٩١٩ التي تم توقيعها بواسطة البريطانيين والفرنسيين وسلطان دار المساليت، بحر الدين (اندوكه). ومنذئذ بقيت دار المساليت في تعايش سلمي مع سائر القبائل عن طريق تمثيلهم في الإدارات الأهلية التي حازت على قبول قبائل المنطقة. ولكن، وفي عام ١٩٩٤، أحدث الحاكم السابق لغرب دارفور السيد محمد أحمد الفضل تغييراً كبيراً في الإدارة الأهلية للمنطقة. وكان مفهوماً أن المقصود بذلك التغيير تمثل في رغبة الحاكم في تقوية القبائل العربية على حساب المساليت.

قام الحاكم بتعيين ١٣ من الأمراء (الزعماء المحليين) العرب في حين كان نصيب المساليت ثلاثة فقط إضافة الي تعيين واحد من المساليت رئيساً للأمراء. وحيث كان على الأمراء أن يختاروا بشكل جماعي سلطان دار المساليت، فقد كان واضحاً أن السلطان التالي لن يكون من المساليت. ويجدر الإشارة الى أن سلطان المساليت كان قد قام سابقاً بتعيين ١٠ من العرب أمراء علي مجموعاتهم القبلية بهدف تسهيل التفاعل مع السلطات المحلية. وكان الجديد في قرار الفضل أن الأمراء العرب العشرة تم تعيينهم في أراضي المساليت والمجموعات غير العربية. وأثار هذا الأمر توتراً على الفور، وسرعان ما بدأت النزاعات المسلحة. كانت المرحلة الثانية تصفية أهل المساليت جسدياً. وقع الحادث الأول من هذا النوع في ١٢ أغسطس ١٩٩٥ عندما تم قتل ٥٠ من المساليت من بينهم نساء وأطفال واحراق ثلاث قرى للمساليت على مساحة ١١٤ كيلومتراً بواسطة العرب المرتدين للزي العسكري الحكومي. وقام هؤلاء أيضاً بنهب نحو ٣٠٠ رأس من الأبقار. السلطات الحكومية المكونة من العرب بشكل رئيسي أكتفت بمشاهدة ما حدث، ولكنها في بعض الحالات قامت بمساعدة الغزاة. ومنذئذ، أصبحت أعمال حرق القرى ونهب الماشية والممتلكات سلوكاً منتظماً. قبل المجازر الوحشية التي وقعت في ١٧ يناير ١٩٩٦، قتل نحو ٥٠٠ من المواطنين كما تم حرق ٧٣ قرية فيما تم نهب ١٤٠٠٠ رأس من الماشية. وتم تقدير تلك الخسائر بنحو ٥٠ مليون دولار.

قررت الحكومة اعتبار الأمر قضية نزاع قبلي. تم عقد مؤتمر صلح قبلي في الجينية، عاصمة الاقليم في نوفمبر ١٩٩٦. وعقب المصالحة بوقت وجيز وقعت سلسلة جديدة من أعمال القتل، حرق القرى ونهب الممتلكات بطريقة منظمة.

وقع الإعتداء الأخير في ابريل ١٩٩٨ في منطقة عيشه بارا على مسافة ٢٠ كيلومتراً من الجينية، حيث تتمركز الحامية العسكرية. في ذلك الهجوم، جرى حرق ٤٠ قرية وقتل ٤٠ مواطن خلال يوم واحد. كما تم أيضاً حرق ٣٠ قرية على بعد ١٠ كيلومترات من الجينية وقتل ١٠١ من المواطنين في يوم واحد. ورغم هذه الخسائر الجسيمة أكتف السلطات بالمشاهدة وفق إفادة العديد من أبناء المساليت.

في عام ١٩٩٧ جرى انتخاب السيد ابراهيم يحي عبد الرحمن، أحد أبناء المساليت، حاكماً لغرب دارفور. ومنذ انتخابه نشط مسئولو الشرطة والأمن والجيش، الذين كان ينبغي عليهم إعانة الحاكم المنتخب، في وضع العراقيل لإسقاط الحاكم.

لم تقدم الحكومة المركزية أي دعم للحاكم. ونشطت عناصر الأمن في وضع التقارير ضد المساليت. وفي ذات الوقت، كانت الشكاوى التي تقدمها الأقلية العربية تلقى اهتماماً بالغاً من السلطة المركزية. يأتي الرعاة العرب عادة من اقليم شمال دارفور بحثاً عن المراعي لقطعان ابلهم نحو نهاية فبراير من كل عام. ويكون ذلك الوقت في العادة موسماً للحصاد بالنسبة للمزارعين. وفي عام ١٩٩٩ جاء الرعاة في نهاية ديسمبر، مبكرين شهرين عن الموعد المعتاد.

دخلت أعداد كبيرة من الشباب المسلح جيداً الي الاقليم دون أن يكون في صحبتهم أسرهم أو كبار السن. وإثر خلاف حول أبل أتلقت الغلال التي لم يتم حصدها بعد في مزارع المساليت، جرح خمسة من المساليت توفى

إثنان منهم. الى ذلك قتل اثنان من زعماء العرب وثلاثة من الحراس في ١٨ يناير ١٩٩٩. قدم مئات من العرب المسلحين من الجنيينة والمناطق الأخرى لقتل المساليت وحرقت قراهم. في ١٩ يناير، وضمن سلسلة من الهجمات أخرى، أحرقت خمس قرى وقتل ١١ شخصاً. جرى وضع الجنيينة تحت السيطرة الكاملة للقبائل العربية الذين فرضوا حظراً دائماً على التجول في عاصمة الإقليم. في استجابة لنداء عاجل من قبل الحاكم وصل وزير الدفاع والداخلية المركزيان الى المدينة بصحبة قوات لإستعادة النظام فيها. وبدلاً عن معاونة الحاكم أعلن الوزيران أنه ينبغي إبعاد الحاكم بمجرد عودتهما الى الخرطوم.

في ٢٠ يناير عاد الوزيران الى الخرطوم. وفي تلك الأثناء كان قد تم إشعال النيران في دار المساليت. في ٢١ يناير، تحدث وزير الداخلية عبر الإذاعة والتلفزيون الحكوميين مديناً المساليت على اعتبارهم "مجرمين" قاموا بقتل القادة الوطنيين من العرب في الجنيينة. وقال إن قوات الأمن تطاردتهم لإحضارهم أمام العدالة. كذب وزير الداخلية في شأن الزعيم حامد ضوي الذي وصفه بكونه شهيداً. وفي الواقع كان السيد ضوي يرزق بالحياة في محل إقامته على بعد ٢٠٠ كيلومتراً من الجنيينة.

في ٤ فبراير ١٩٩٩، عطل رئيس الجمهورية السلطات الأمنية لحاكم غرب دارفور استناداً لقانون الطوارئ. ومنح الرئيس للفريق محمد أحمد الدابي تفويضاً رئاسياً حتى يعيد النظام الى الإقليم. وجرى وضع دار المساليت تحت الإحكام العسكرية.

نتيجة لهذا الأمر هرع الجيش للاستيلاء على أسلحة المساليت، ولضربهم واعتقالهم وتعذيبهم. تم قصف الجبال الواقعة جنوب الجنيينة لمدة أربعة أيام لإخضاع ما سمي بمليشيات المساليت. وفي هذا المسعى تم نبش قبور للمساليت بحثاً عن الأسلحة. وأصبح المساليت من ثم منزوعي السلاح تماماً ودون أي دفاع أو حماية من قبل السلطات.

في ٥ فبراير قام نحو ٢٠٠٠ من الخيالة العرب والراكبين على الإبل، ممن تم إعدادهم وتسليحهم جيداً، بغزو دار المساليت من جهة الشمال الشرقي فيما كان الجيش يقوم بقصف الجبال. نحر العرب الذكور من المساليت بمن فيهم الأطفال. جرى قتل ٥٠٠ من المساليت وحرقت ١٥٠ من قراهم. وكان ضمن القرى التي تحيط بالجنيينة قرى مجمرة، كرينك، جوكر، هبيلة، ومستيري. وتم بالتالي أزاحة المساليت من دار المساليت. هاجر كثيرون منهم الى تشاد. الذين اختاروا البقاء في الإقليم تواصلت معاناتهم مع تحولهم الى مواطنين دون مأوى في داخل موطنهم.

مأزق التعليم العالي

عبد الوهاب عبد الرحيم، الوزير السابق للتعليم العالي

قدم البروفيسور عبد الرحيم هذا التقرير الى المجلس الوطني (التابع للجبهة القومية الاسلامية) في ديسمبر ١٩٩٦. ولأن التقرير ينتقد بشدة وضع التعليم العالي ويتضمن إدانة واضحة لإخفاقات الجبهة القومية الاسلامية جري إعفاء الوزير وإعادة تعيين البروفيسور ابراهيم أحمد عمر الذي يعتبر العقل المدبر لسياسات الحكومة التعليمية.

يقرأ التقرير أن ما سمي بثورة الإنقاذ للتعليم العالي (أي: سياسات الجبهة القومية الاسلامية منذ ١٩٩٠) هدفت الى توسيع مجال القبول في الجامعات وتوزيعها في المناطق المختلفة من السودان مع أسلمة المناهج وتعريب التدريس. وهدفت الثورة أيضاً الى تطوير البحث وخلق مزيد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ولربط البرامج التعليمية بالبيئة المحلية واحتياجات المجتمع.

بعد إنقضاء سبع سنوات (١٩٨٩-١٩٩٦)، تم تشكيل ثلاث لجان واحدة للنظر في وضع الجامعات الجديدة وأخرى لدراسة وضع الجامعات والكليات الخاصة وثالثة للنظر في البحث العلمي وطرق تطويره. ولاحظت اللجان أن التجربة قد وفرت عدة فرص لقبول الطلاب. لكن التوسع في الجامعات خلال فترة قصيرة من الزمن أفرزت عدة نتائج سلبية.

أدى الافتقاد الى هيئات التدريس المؤهلة الى مراجعة الجامعات النظر في الحاجة لضمان المؤهلات الأكاديمية المطلوبة في الجامعات الجديدة. تم تعيين بعض الخريجين الجدد كرؤساء للأقسام أو حتى كعمداء للكليات لمواجهة النقص في هيئات التدريس. تم إجبار الجامعات على توظيف مدرسين دون أسس الأمر الذي أضعف من قدرة المدرسين على متابعة أداء الطلاب.

كان هناك ارتباك في برامج منح درجة البكالوريوس وأيضاً برامج الدبلوما حيث دمجت السياسة الجديدة الكليات في الجامعات. وكانت البنى الأساسية للمؤسسات الجديدة تواجه نقصاً خطيراً فيما يتعلق بقاعات التدريس، المعامل، الورش والمكتبات. شغل العديد من الجامعات الجديدة مباني لم يتم تصميمها في الأصل للوفاء بالاحتياجات الجامعية. فوق ذلك، عانت هذه المؤسسات من نقص حاد في معايير السلامة. عانت المكتبات من النقص في كتب التدريس، المراجع، الدوريات، الكوادر، الأجهزة الجديدة، أجهزة النسخ، الحاسبات الالية الخ.

انتقد التقرير حقيقة أن جامعات الإنقاذ تم إنشاؤها بشكل رئيسي لأسباب سياسية ومصالح اقليمية وليس لأسباب أكاديمية. وأدى تباعد الجامعات جغرافياً عن بعضها البعض الى سوء الاستفادة من الموارد البشرية والمالية المحدودة المتاحة، الى جانب صعوبة إدارة الكليات التي بعثت على امتداد الاقاليم دون تسهيلات للنقل.

وسعت ثورة الإنقاذ التعليم العالي الخاص والمؤسسات الأجنبية. وخلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦ جرى تأسيس ١٤ مدرسة خاصة جديدة إضافة الى رفع كليتين للمستوى الجامعي. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الطلاب من ٣٦٨٦ طالب في العام ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٢٣٤٧٦ طالباً في العام ١٩٩٤/١٩٩٥.

أدت الزيادة في عدد المدارس الخاصة الى حرمان التعليم العام من الكوادر الفنية وذات الخبرة. ولم يراع التوسع الهدف المرسوم والخاص بتوفير موازنة بين نصيب العلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية. ونتيجة لذلك، فإن حصة طلاب العلوم التطبيقية لم تتجاوز ١٦% من نسبة اجمالي الطلاب في المدارس الجديدة.

فضلاً عن ذلك، أصبحت مهنة التدريس مهنة غير جاذبة ما أدى الي استمرار نزيف هجرة الكوادر. النقص في هيئات التدريس والناجم عن الاستقالات، التغيب أو رفض العودة للعمل عقب إنتهاء تعاقد الدراسة والذي بلغ ٧٥٣ حالة في الجامعات الخمس القديمة للبلاد، أي ٥٤% من هيئة التدريس.

فقدت جامعة السودان وحدها ٥٣ من أعضاء هيئة تدريسيها، وفقدت جامعة الخرطوم ٢٦، وجامعة الجزيرة ١٢، وجامعة النيلين ٨، إضافة الى ٢٥٢ من أعضاء هيئات التدريس الذين رفضوا العودة الى البلاد بسبب تدهور الأوضاع فيها. وعلى الرغم من راتب الأستاذ الجامعي (بروفيسور) يعد أعلى من الرواتب في المهن الأخرى إلا أن هذا الراتب الذي يبلغ ٥٠,٩٦٠ جنيهاً سودانياً يقل عن المرتب الذي يستحقه الأستاذ الجامعي والذي تم تقديره بـ ٣٧٢,٥٠٠ جنيهاً. ويقل راتب المحاضر عن الأستاذ إذ يبلغ ٦٥,٩٤٠ جنيهاً فقط.

وأخيراً، فقد انتقد البروفيسور عبد الرحيم سياسة الإنقاذ التي قضت بتخفيض موازنة التعليم. وبلغت الموازنة التي قررت في العام ١٩٠٦ فقط مبلغ ٤٠,٨ مليار جنيه سوداني (نحو ٢٤% من احتياجات الجامعات). ومع ذلك فإن الموازنة المحدودة التي تم تقريرها لم تذهب كاملة للدارات الجامعية.

في أكتوبر ١٩٩٦ واجهت الكليات والهيئات الادارية مشكلة حادة إذ لم يتجاوز ما تم دفعه مقابل الرواتب

والخدمات نسبة الـ ٣٦%. الأسوأ من ذلك كان إلغاء الحكومة ميزانيات التنمية في الجامعات كافة باستثناء اثنتين منها. وتعمقت أزمة التعليم العالي أكثر مع فشل الجامعات في الحصول علي مساعدات عامة لمواجهة القصور الذي يسببه ضعف الإنفاق الحكومي عليها.

انتهاك حقوق الابداع والتعليم في الجنوب كول ميان كوال*

لم يعرف جنوب السودان التعليم الرسمي بالشكل المعروف. ولقد درجت المدارس التبشيرية على تدريس المواد للتلاميذ بلغاتهم المحلية في الصفين الأول والثاني، ثم يواصلون بعد ذلك دراستهم باللغة الانجليزية حتى المرحلة الوسطى فقط. وكان خريجو تلك المدارس يتم تعيينهم في الوظائف الدنيا في الدواوين المدنية ككتابة ومحاسبين.

في عام ١٩٤٨ تأسست مدرسة روميك الثانوية التي استخدمت فيها اللغة الانجليزية لغة للتدريس. وكان خريجو روميك الثانوية ينالون تدریباً وتأهيلاً ممتازاً، وكانوا شديدي الارتباط ببعضهم البعض حيث كانت روميك الثانوية المدرسة الثانوية الوحيدة في كامل جنوب السودان.

في عام ١٩٥٨ أصدرت الحكومة قراراً بتعريب الدراسة في الجنوب الأمر الذي خلق نوعاً من الارتباك وسط الطلاب وأدى لتذبذب الدراسة وتدهور أمرها. تواصل هذا التدهور حتى توقيع اتفاقية أديس ابابا للسلام في عام ١٩٧٢ والتي وضعت نهاية للحرب الأهلية التي تواصلت لـ ١٧ عاماً. ونصت الاتفاقية على أن تكون اللغة الانجليزية اللغة المستخدمة في التدريس والدواوين في الجنوب وبالتالي اللغة الرسمية في الجنوب، فيما كانت العربية اللغة الرسمية في التعليم والدواوين في الشمال.

وبعد اتفاقية اديس ابابا تم افتتاح مدرسة تجارية في جوبا، ثم مدرسة صناعية في ملكال. كان واضحاً أن التعليم لم يحظ بالاهتمام اللائق سواء من قبل الحكومات المركزية أو الاقليمية. كانت معظم القرارات تتخذ بشكل عشوائي ودون تخطيط. ففي الاستوائية على سبيل المثال كانت الدراسة في معظم المراحل باللغة الانجليزية، وفي بعضها بالعربية (الابتدائية والمتوسطة).

في بحر الغزال وأعلي النيل استخدمت العربية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة فيما استخدمت الانجليزية في المرحلة الثانوية وكذا في الدواوين الحكومية. نقضت الحكومة بنود الاتفاقية بعد أعوام قليلة من توقيعها، وكان ذلك سبباً في نشوب الحرب من جديد في عام ١٩٨٣.

كان فرض اللغة العربية محل رفض من قبل مواطني الجنوب الذين أصروا على استخدام اللغة الانجليزية في المخاطبات الرسمية الى جانب اللغات المحلية كوسيط في التدريس. لم تكن سياسات الطغمة العسكرية الحاكمة في الخرطوم محل قبول، وهم في الواقع خالفوا حتى تعاليم القران الذي يدعو الى مجادلة الاخرين بالحكمة والموعظة الحسنة.

إن تذليل مشكلات التعليم في الجنوب ترتبط وثيقاً بالنشاطات الابداعية والخلاقة للجنوبيين، الحاجة الي التعليم والعلوم، وبشكل الحكم القائم في البلاد. وتتضمن الحلول التي ترمي الى تعزيز التعليم وتشجيع الإبداع على:

- ١/ اعتماد الحكم الفيدرالي كنظام حكم.
- ٢/ الفصل بين الدين والدولة.
- ٣/ أن تكون الانجليزية لغة رسمية في الجنوب والعربية في الشمال.
- ٤/ أن يكون معلمي المرحلة الابتدائية من ذوي الخبرة في التدريس وعلم النفس.
- ٥/ إدخال مادة الفلسفة في المرحلة المتوسطة حتى الصف الثاني الثانوي.
- ٦/ إعادة اعتبار أهمية المدرس وتوفير احتياجاته الأساسية.
- ٧/ استخدام اللغات المحلية كوسيط في التدريس من أجل ترقية الموروثات الثقافية للمواطنين، والعمل على تطوير مهارات كتابتها وفهمها.
- ٨/ إنشاء مراكز ثقافية في الأقاليم الجنوبية.
- ٩/ ترجمة مناهج العلوم الى اللغات المحلية.
- ١٠/ إنشاء مؤسسات خاصة بتطوير اللغات المحلية.
- ١١/ تشجيع الأفراد المبدعين وتوفير احتياجاتهم.
- ١٢/ أن تشمل المدارس على المكتبات ومجالات الفنون الجميلة.
- ١٣/ إنشاء مراكز للأبحاث.
- ١٤/ إقامة أجهزة اعلام قوية تراعي في عملها التنوع الثقافي القائم.
- ١٥/ التزام البرامج التعليمية للدولة بواقع التنوع.

ويوجد في القاهرة الآن العديد من المبدعين من أبناء الجنوب الذي دفعتهم الظروف القاسية في السودان الى الهجرة. ومن بين هؤلاء يوجد ارثر جبريل (شاعر وكاتب قصص قصيرة)، ابراهام مادوت (كاتب)، بول جاك (كاتب)، ادوا دينق أكوير (رسامة ومغنية)، اتيليو ا. دينق (شاعر)، اثيانق شول (شاعرة نسائية وكاتبة قصة)، ديفيد اوليفر (فنان)، كون مادوت كون (كاتب)، اوار سلفاتور لونقار (رسام)، لوزينا دانيال شول (فنانة ومغنية)، ماكلين (مغنية)، ميانق موسى (رسام)، فالو اشوت (شاعر)، ديفيد صلاح (كاتب)، كيدي صمويل (كاتب)، إضافة الى الفرق الموسيقية من نحو دي سي شو، فرقة اكوا، شباب اكوي، وفرقة دمبي.

* نقلاً عن ورقة لكوال بعنوان "الإبداع في جنوب السودان" نشرتها صحيفة الاتحادي الدولية في ٢٧ ابريل ١٩٩٧.

المجاعة في شرق السودان الأمين شنقراى

في ٢٩ ابريل ١٩٩٧ تحدث الأمين شنقراى، السكرتير العام لتنظيم البجا، الى صحيفة الإتحادي الدولية عن الأوضاع في شرق السودان تحت حكم الجبهة القومية الاسلامية.

استهل مسئول البجا بالقول بأن الأوضاع في شرق السودان عموماً تحيطها عدة اشكالات فالبنية الاقتصادية ضعيفة للغاية، والمواطن يقاسي من صعوبة الحياة. ومع ذلك قامت حكومة الجبهة القومية الاسلامية بطرد كل المنظمات الدولية التي كانت تعمل بشرق السودان، خاصة تلك العاملة في مجال الإغاثة والإعاشة. وتم ذلك الطرد تطبيقاً للسياسة الدعائية القائلة: "نأكل مما نزرع".

بمجرد مغادرة تلك المنظمات شرق السودان توقفت برامج الإعمار والإنماء. ولئن كانت سياسات الجبهة القومية الاسلامية قد أصابت البلاد عموماً بخراب عظيم، فان سياساتها في شرق السودان خاصة قد أدت الى إفقار مواطني البجا والمجموعات الأخرى والذين كانوا يعيشون سلفاً في ظل ظروف مناخية مفعرة، لا يملكون سوى القليل من الإغنام والقليل من الأرض التي تزرع موسمياً.

قام انقلابيو يونيو بوضع أيديهم على الأراضي الزراعية في المنطقة وتوزيعها بصورة غير عادلة علي أنصار الجبهة القومية الاسلامية والذين استغلوها في عمل مشروعات لتسمين الماشية. وفي دلنا القاش فرضت الحكومة ضرائب باهظة على المزارعين المرهقين أصلاً ما اضطر الكثيرين منهم الى ترك الزراعة. الى ذلك عاني مواطنو البجا الذين عاشوا على بيع أخشاب شجر الدوم في أسواق بورتسودان وكسلا وهمشكوريب من الضرائب الباهظة التي فرضتها عليهم الحكومة.

وأضاف شنقراى: من جانبنا قمنا بجهود لتوزيع بعض المساعدات على أهلنا، لكن مع الأسف كانت سلطات الأمن تعتقل كل مواطن يتلقى المساعدة من مؤتمر البجا. وعلى سبيل المثال، قامت قوات الأمن باعتقال مواطني البجا الذين تلقوا مساعدتنا، فرض غرامات عليهم ومصادرة الإبل التي كانوا يحملون عليها الاغاثات.

الأوضاع الصحية للبجا شديدة السوء. شاهدنا بأعيننا أطفال لا يقوون علي الوقوف على أرجلهم من جراء سوء التغذية. وتعاني نسبة كبيرة من نساء البجا من مشكلات في الإبصار تسوق كثيراً الى العمى إضافة الى وجود معدلات عالية للوفاة بين النساء الحوامل وانتشار أمراض السل الرئوي وغيره من الأمراض القاتلة.

نحو فكر علماني صحيح

معتصم الأفرع ونازك حمد*

*المحرر: تنشر الدورية هذا المقال من مساهمة مطوّلة للمؤلفين في الشبكة الألكترونية الدولية. وفيها يحث الأفرع وحمد "المتقنين ألا تعدوا أعينهم الحقيقة القائلة بأن الحوار حول الشريعة ليس نقاشاً يدور عن الحقوق الثقافية لجماعة ما على نحو تصوري، ولكن حقيقة وبصفة رئيسية حوار عن القهر الطبقي، والتمايز وفقاً للنوع، والحرية الفكرية، ومساواة العرق، وهي المواضيع التي يجب أن يتمحور حولها النقاش."

لئن يتصور أحد أنه حينما تكون الشريعة متخللة لكل وجوه الحياة، ولو في مناطق سكانية محددة، أن بوسع امرأة أن تأمل في الحصول على حق الطلاق أو الفوز بحضانة طفلها أمام محكمة علمانية فمعنى ذلك التصور يدل على التجاهل المطلق لما حققه التسيطر الأبوي من توظيف للأحكام الدينية الكارهة للنساء لإحكام قبضته على مجتمعنا على وجه لا يقبل أي حراك. فأساس الشريعة هو إعطاء الحق للرجال للسيطرة على النساء وحرمانهن من حرية الاختيار وذلك ما يرى من خلال إنشغال الأصوليين بأبدان النساء وثيابهن وسلوكهن.

وحينما يخضع المأ من جنس الرجال أقرانهم المجردين من التمتع بممارسة الحقوق للضرب بالكرباج على ظهورهم لقاء تعاطيهم لشراب المريسة (بينما يتعاطى المأ بالطبع الويسكي، فالقاعدة المفروضة هي أن القادرين على احتساء الويسكي لن يتعرضوا أبداً لعقوبة الجلد)، يصير من السذاجة بمكان أن يفكر أحد في أن مثل هذا المأ من الرجال المرهقين سوف يمنح للمرأة خياراً حقيقياً لتسيير حياتهن الخاصة بمقتضى قانون علماني باعتبار أن حياة النساء الخاصة هي ما تتعطش القوانين الدينية لإخضاعه في أحكام. ومع ذلك، فإن قصر العلمانية على متعة الرجال واستثناء النساء من التمتع بها لم يكن أمراً مخترعاً من حكومات ما بعد الاستقلال، وإنما كان في الحقيقة أمراً تم وضعه أثناء فترة الحكم البريطاني الذي أنشأ التمييز بحسب النوع (أي بين النساء والرجال) كجزء من النظام القانوني الشرعي.

لقد أدركت الحكومة البريطانية أنه لما يخدم مصالحها أن ترضي الرجال السودانيين عن طريق السماح لهم باسترقاق المرأة السودانية واستغلالها والتحكم في شأنها كما يشاعون، وفي هذا الاتجاه لا يوجد أفضل من قوانين الشريعة المسماة بقانون الأحوال الشخصية ليتولى الرجال إحكام سيطرتهم على النساء. ولم يكن ذلك كل ما يتعلق بالامر. ولكن تحرير المرأة المستترقة من إفسار العبودية ظل قابلاً وراء الأكمة بعيداً عن تحرير الأرقاء من الرجال لأن الإدارة البريطانية قررت بلا حياء أن المحاكم الشرعية ستنتظر في حالات الإماء، ومن ثم وضعن في حوزة محاكم تجيز ممارسة الرق مما يجعل حصول الرقيق على الحرية معقوداً على موافقة الأسياد بينما أحيل الرقيق من الرجال على المحاكم المدنية وكانت بصفة عامة تؤيد تحرير الرقيق.

إنه لما يثير الملاحظة أن النظام القانوني المزدوج (الذي اقترحه دارسون في معرض هذه المناقشة - المحرر) ليس فقط طرماً خارج نطاق التاريخ وذاكرة الشعوب، ولكنه طرح يغفل تماماً محتويات النظامين القانونيين وصفاتهما موضع الحديث، أو ما يفقده أي منهما من محتوى أو صفة. إن الطرح ينبىء عن نفسه وكأنما هناك مخلوق هبط لتوه من كوكب المريخ ليجد نفسه إزاء فريقين يتحاربان، فيما قيل له، عن الشريعة في مواجهة العلمانية. إن المخلوق القادم من المريخ، وهو لا يدري بأي حال ما ينطوي عليه محتوى كل نظام قانوني من حقوق للإنسان أو التاريخ الاستبدادي الطويل لكل الأنظمة النيوقراطية، بلا استثناء، يتقدم بالنصح للفريقين المتصارعين لكيما يقوموا بإنشاء نظام قانوني ازدواجي. إننا نقول، إن الحياة كانت ستكون أكثر يسراً فيما إذا كانت الأمور بهذه البساطة.

فلأنما لم يغال الأصوليون محمود محمد طه وملايين المواطنين الجنوبيين، ولأنما لم يهاجموا خصومهم السياسيين بالبندق والسيخ والخناجر في الجامعات، ولأنما لم يشنوا هجوماً عنيفاً على العروض الثقافية والرقصات القومية، ولأنما لم يحرقوا معارض الكتب، ولم يقيموا أشد الأنظمة الديكتاتورية إجراماً في تاريخ السودان، ولم يجلدوا النساء اللاتي عارضن سياستهن، ولم يعذبوا الرجال في بيوت الأشباح، وابتهكوا الرجال جنسياً في بيوت أشباحهم، ولم يقودوا جهاداً دينياً مدمراً في جبال النوبة والجنوب حيث تقصف المدارس والمستشفيات بالقنابل في إطراد فاحش. أن كل هذا الرعب إن هو إلا دليل واضح على التعصب لاسلامهم - ايديولوجية متزمنة، زاعمة لنفسها كل الحق، وبمنتهى الحماس. إننا لا نزال راغبين في الاتفاق معهم بدلاً عن مقاومتهم ونقد أساسهم المريخ الذي يسير بنا نحو الفناء بأوسع الخطى.

على أنه إذا كان السعي للتوصل الى اتفاق يقف بديلاً لمساغينا نحو العدالة والمساواة باعتبار أنها مبادئنا

الموجهة، فكل ما يسعنا تحقيقه هو تثبيت بنية التسيطر بإضفاء شيء من التجميل على وجهها القبيح والذي لن ينتج عنه شيء في نهاية المطاف سوى إستطالة عمرها وما تحدثه من معاناة حين تسبغ عليها الديمقراطية قشرة خارجية خادعة. والحق يقال، فلقد كانت ملحمة سيرريالية، وملهاة ظلامية أن يشاهد الفقراء من الرجال والنساء في إيسار القبض متهمين بالشرب والشروع في الزنا من قبل ضباط شرطة هم الأوغل ولعاً بالشرب والزنا على ظهر الأرض بأي معيار شئت.

وتتلاحق الملهاة المأساوية عندما يحكم على الرجال المعدمين بالجلد صباحاً قضاة يعانون من آثار السكر المفرط في الليلة البارحة. وتمضي المسرحية الساخرة في مهزلتها حين تحكم بيروقراطية الدولة التي يهيمن عليها مهووسون بالسرقة ممن يمتلكون المساكن، والعربات، والمزارع، وحسابات البنوك بمبالغ تتعدى دخل الفرد لخمسمائة عام - على رجال جوعى، فقراء، يقاسون سوء التغذية بالقطع جزاء على سرقتهم لأشياء تافهة حقيرة القيمة لا تغني ولا تسمن من جوع. إن نفس المهزلة والتصنيف الطبقي المتطرف يمثل أمراً حقيقياً في كل مجتمع اسلامي.

ويرتبط العرق ارتباطاً جوهرياً بالطبقة في السودان. فالأشخاص الذين يجري جلدهم وقطع أظرافهم أو صلبهم هم الأشد سواداً فيما يبدو بيننا وهم في نفس الوقت الأكثر فقراً بيننا. ومن أجل ذلك، فالنقاش حول الشريعة لا ينبغي أن يقتصر على وجوه كمثل ما يجب أن يحدث إذا اعتبر أناس معينون في جيرة معينة أن وجود مخزن للعرقى (خمر) في ظهرايهم تجن على أحاسيسهم الدينية! فبالنظر الى أن أشد المتحمسين للشريعة هم خريجو جامعات، أو طلاب الكليات، هم من الذين لم يصدر عنهم تذمر من شراء الطعام من محلات تباع البيرة (خمر) في الولايات المتحدة أو أوروبا، نجدهم لا يختارون هجرة الى أفغانستان أو إيران أو حتى اليمن حتى يتجنبوا مثل تلك الخروقات.

مثل ذلك الاحتشام الوسواسي بأقل الانتهاكات صغراً، يركز الاهتمام به لإبعاد المناقشة عن النقاط التي يجدر بها مواجهتها بحزم، وهي أن الأكثر تعرضاً منا لأنهن نساء أو أفراد ينتمون لأقليات عرقية هم الأعظم معاناةً تحت طائلة أي قانون ديني. إن القانون الديني لا يوجد إلا بوجود هذا الاستضعاف لأن أي انسان يملك قوة كافية لإخراج نفسه من طائلة ذلك القانون أو إبعاد نفسه من نطاقه سيفعل ذلك دون أي تردد مثلما نشاهد المرة تلو الأخرى.

فأشد أنواع الشعر شهوانية، وثناءً على الخمر صدرت من قصور خلفاء يسمون بأمرأء المؤمنين، حيث تمارس كل أنواع الخروقات الخبيثة في رأي الاسلام، بما فيها اللواط، بينما يجلد الرجال في الشوارع كل يوم لشربهم الخمر. إن الجلد لم يطال أبداً واحداً من الخلفاء أو ندامى مجالسهم أو الصفوة. وإذا جلد أحد الصفوة، فإن الأمر يقصد به تسوية حساب سياسي أو شخصي أكثر منه جزاءً على مخالفة الدين وفي بعض الأحيان يشك الانسان في أن الجرم الحقيقي هو القيام بشرب نوع رخيص من الخمر وليس استهلاك الكحول والشرب المترف في درج رفيع!

إن ما شاهدناه بأم أعيننا من فظائع وإرهاب القوانين الدينية في السودان قد أضعف الى حد معتبر، أن لم يكن بصورة نهائية، الاستعلاء الأخلاقي الذي دبره واستخدمه ببراعة اليمين الديني في السودان. لقد اعتمد اليمين الديني الى حد بعيد على القوة الوحشية لتطبيق قانون الشريعة وصب الحياة الاجتماعية والثقافية على ذلك قبل مقدم الشريعة، ولربما يجادل البعض أن الحفاظ على ذلك الاستعلاء الأخلاقي ليس مما يهم اليمين الديني بسبب الاعتماد على القوة.

مع ذلك، لا يعد ذلك الأمر صحيحاً لأنه ما من سلطة يمكنها أن تتبوأ مقعدها على نصل السيوف وحسب دون تبرير ايديولوجي فاعل أو دون إقناع لجزء كاف من السكان بأنها سلطة فاضلة وعلى خلق وانسجام مع المثل العليا للعدالة والسلوك الحسن. كذلك ليس اليمين الديني أمناً بشأن المستقبل كما يبدو.

لقد أطيح بحكام استبداديين أقوياء الشكيمة مراراً في السودان وغيره، وهناك طاقة علمانية عظيمة تجيش تحت السطح في داخل البلاد تنتظر إسقاط حكم الجبهة الاسلامية القومية ببيوت أشباحها حتى تتفجر بالحرية والإبداع. إضافة الى هذا، استجلب المنفى بما فيه من حرية النواهي والقضايا الملتهبة الى مقدمة الحوار ومثل هذه الحرية بطبيعتها تقوض قاعدة المحافظين والوسطية الدينية. إن المنفى نفسه ما عاد نقيماً بالمعنى القديم للكلمة، حيث يعيش المرء بمنأى كامل عن وطنه. فرد فعل الهند والباكستان على أعمال سلمان رشدي أو رد فعل العالم العربي على إدوارد سعيد يؤكد أحد ملامح الحياة البارزة في حياتنا المعاصرة: فاخترنا حرية التعبير في بعض الأماكن قد يؤدي الى الانشقاق، وبخاصة الانشقاق الفكري ما وراء الحدود ولكن (ذلك الاختناق) لا يمكنه أن ينال من الفكر الجائل في ثنايا تلك الحدود.

تماماً مثل الترابي، معلمهم الأعظم، فإن اليمين الديني المحافظ عندما يعمل في بيئة حرة مثل منبرنا هذا حيث

يعلمون أنهم لا يمكنهم إرسال الشرطة الدينية لاعتقال خصومهم، أو شن الهجوم الليلي عليهم وهم نيام، أو اربابهم بقوانين الحسبة والطلاق القهري، وبسبب أن كل مناقشة تقف أو تسقط بما تحمل من فكر ليس ما تقرضه من اعتقال وجلد، فسيعملون ما في وسعهم لتعديل لهجتهم إن كان معنى ذلك أن المناقشة ستنقل إلى ما يريحهم، بعد أن تتم إزاحة قضايا الطبقة والنوع والعدالة وتجاهل تماماً. إن علينا أن نؤكد هنا أننا كعلمانيين كيما نواصل الضغط على اليمين الديني يجب أن نعلم أن التصالح والفشل في إبراز تناقضات القوة الواردة في الدعوة إلى القوانين الدينية هي بالضبط ما يريده هؤلاء الناس. إن الطواف السريع فوق هذه القضايا الشائكة حلم يتحقق لدى جماعاتنا اليمينية الدينية. فهم بوجه التبحر والهديان بهيمنة الغرب في اقتباس مشين للنقد القاضي بأن مثقفي الغرب يسوقون الاتهامات ضد مجتمعاتهم بينما يرى أي انتقاد من ناحيتنا تجاه المظالم الجارية في مجتمعاتنا على أنه سير في ركاب الغرب، وكره للذات وغير ذلك من المسميات الغيبية والخواوية.

في الجزء الذي نشغله من العالم إنه لأمر باذي الفجاجة، مستحث، وظاهر للعيان أن بعضنا يفقد أياديه إلى الأبد اليوم وغداً - الأيدي التي تشكل المعين الوحيد كي يسدوا رمقهم - في هذا العالم القاسي الذي خلقناه لأنفسنا. حقاً أن الأشياء لشديدة الغرابة لدرجة أنه عندما نقارن قطع الأطراف في بعض الأحيان بطلاق امرأة من زوجها بسبب آرائها المضادة للاسلام، تبدو سخافة الطلاق أمراً تافهاً! وبالرغم من كل ذلك، نجد أن الطلاق الذي لا يستند إلى منطق والذي قاد ركابه "الوحش" باسمه الملائم وأشبابه هو ما سيطبقه الاسلاميون حين تؤول اليهم مقاليد السلطة.

وحيثما يتقلدون السلطة، تتدحرج الرؤوس وتقطع الأيدي بدلاً عن محاكم الطلاق الهزلية المأساوية. إن الذين يعتقدون أن إتخاذ موقف غير تصالحي مع قوى الاضطهاد اليميني هو شيء متصلب وتطرفي علينا أن نذكرهم بالحكمة التي أطلقها مالكلم اكس حين قال "إن التطرف دفاعاً عن الحرية ليس رذيلة، والاعتدال في سبيل العدالة ليس فضيلة."

في هذه الأيام أصبح التمسك بالاشتراكية أو القيم العلمانية أمراً غير محبوب وتنبدل الاكتراث بالعدالة الاجتماعية والاهتمام الدائم بمسائل الطبقة باعتقاد مفاده أن مشاكلنا يمكن حلها عن طريق اجتماع "الخبراء" مع بعضهم البعض ليقرروا الوسائل الفنية التي تتيح لنا حياة متألفة ودائمة على طريقة ما يتحقق من قصص الخيال. مثل هذه القصص تتضمن إقامة نظام قانوني ازدواجي تكون فيه الدولة علمانية و اسلامية في نفس الوقت، بمعنى أن النساء والجنوبيين يمكن لهم أن يصيروا رؤساء ولا يصيروا رؤساء في نفس الآن!

إن من المحزن أن "خبراءنا" لا يناضلون من أجل العلمانية، ولا يدفعون باستمرار ودونما رهق العرض العلماني الذي يعني أن تبنّي العلمانية جزء أصيل من مخاطبة قضايا التمييز واللامساواة الاضطهاد بحسب النوع والطبقة على وجه العموم. حقاً، وعلى نحو ما أشير إليه عدة مرات آنفاً، تقع الأعمال الفظيعة أيضاً في المجتمعات العلمانية إلا أن تاريخنا القريب يذكرنا أنه حتى الديكتاتوريات العلمانية يمكن لها أن تكون أحسن من الديكتاتوريات الدينية. إن الطاغية نميري الذي حكم السودان في وقت كنا نتمتع فيه بالعلمانية صب جامه غضبه على الذين عارضوه، فقام بالفعل بسجنهم وقتلهم وهؤلاء كانوا أساساً هم المنشقين عليه أو منافسيه.

وبعد عام ١٩٨٣ عندما صار الطاغية إماماً، وضع السكان بأكملهم تحت الحصار. إن قوات أمنها الآن تبذل قصارى جهدها في مطاردة أشد الناس فقراً مثل بائعي المريسة وأكثر البغايا تشرداً، ومن لا يملك سقفاً، والنشالين، الذين لا يملكون وقتاً ولا موارد لامتھان المعارضة السياسية، يجلدونهم، ويقطعون أطرافهم، ويصلبونهم، ويضايقون النساء في الشوارع لأتفه الأسباب على غرار مصاحبة الرجال أو عدم تغطية شعر الرأس كي يوقى الرجال من المؤمنين إغراءهن ومجانبة طريق الله - كل ذلك حل محل مطاردة قوات الأمن للساسنة المنشقين و "المتعيبين".

ولعلك تفكر أن الساسة المنشقين سيحصلون على إجازة من الاضطهاد والملاحقة خلال ذلك الهياج بحق الفقراء والنساء، ولكن المنشقين لم ينعموا باستثناء. لقد تم حصارهم بعنف أكثر من قبل، وضحي بمحمود محمد طه دون هواده بالرغم من تقواه وعلمه الذي لا يجارى في شأن الاسلام. فمواجهة الإمام الجاهل حسبت في مقام واحد مع معارضة الله. إن هذه الأحداث لم يمض عليها عشرون عاماً بعد وبالنسبة لنا فإنها تدعم الأفضلية المتفوقة للعلمانية دونما أي شك.

ما نحتاجه، إن كان لنا أن نغتنم سانحة للبقاء، ليس بأى حال التصالح مع قوى الاضطهاد الديني اللاتصالحة. إن ما نحتاج إليه هو المضي قدماً في شن حملة متماسكة شجاعة وشديدة المراس من التتوير لنشر قيم العقل، والعقلانية، والعدالة، والمساواة، والحرية للجميع بصرف النظر عن الموقع الطبقي، والتشخص النوعي، والعرق، والاعتقاد الديني، أو ما إليه وخلافه. إن الدور الذي يلعبه المثقف العلماني هو تحقيق الجماهيرية لهذه القيم والدفاع عنها.

المثقف العلماني يجب ألا يسعى لإتخاذ قوات الظلام، واللاعقلانية، والتمييز حليفاً أو يروج لأفكارهم أو أهدافهم. فالسعي لتقبل هذه الفصائل التي تنش حرباً شنيعة على الثقافة العلمانية، وجعلها غير آمنة، بل انتحاراً لمن يستعمل العقل، سوف يدير في الزمان الركود والتخلف في حياتنا لأن التقدم لن يحدث دونما توفر لحرية التعبير، المستهدف الأول في قائمة الاسلاميين.

إرهاب المثقفين العلمانيين وتكبيتهم يحتل أهم موقع في أجندة الاسلاميين على وجه التحديد لأنهم يعلمون أنهم لن يظلوا على قيد الوجود أو يزدهر وجودهم اذا منحت الفرصة للمثقفين العلمانيين والثقافة العلمانية. وعليه، فمن غير الواقع، وبأدب، أن نتوقع من الاسلاميين قبول التعايش مع الثقافة العلمانية أو أن يحترموا حق الآخرين في ترقية قيم العقلانية، الفن، والحرية.

ما كان الأمر صدفة حين شن الاسلاميون انقلابهم عام ١٩٨٩ إذ رأوا نفوذهم يتلاشى يوماً إثر يوم، وذلك بفضل تقجر الثقافة العلمانية متمثلة في عدد لا حصر له من الصحف والمجلات، ومعارض الكتاب، والمسرح الثر، ومجتمعات الموسيقى، ومنتديات السياسة بلا حدود في كل ليلة. إن الاسلاميين يعلمون أن فرصتهم الوحيدة للبقاء تكمن في وجود بيئة من الديكتاتورية السياسية، الانعدام الثقافي، وإسكات كل الأصوات المناقسة بالعقل والعدل. ولأنهم يعلمون أن التعايش مع الآخرين واحترام حقوقهم يعني تصفية أيديولوجيتهم الظلماء، لن يوافق الاسلاميون على التعايش السلمي، وما وافقوا عليه أبداً.

باعتبار كل هذه الحقائق، ليس دور المثقفين هو أن يتأملوا المصالحات التي لن يكتب لها النجاح من موقع محايد متفرج، ولكن دورهم هو أن يعملوا أقصى طاقاتهم لإنشاء مجتمع حر يتّمن ويطبّع الابداع، والفكر، وحقوق المرأة. فلو استكان المثقفون التقدميون من الاوربيين، كمثال، خلال التاريخ الى القوى السائدة وسعوا الى التصالح، فانه ما من تقدم كان سيحدث وكان الغرب سيظل والغا في عصور الظلام تحت برائن السلطة الباباوية، واصطياد الساحرات، ومحاكم التفتيش، وحروب لا حد لها بين الطوائف. ولكن بسبب مثقفي التنوير الذين لم يخشوا مواجهة الكنيسة والسلطة الدينية المطلقة وقاموا بدفع الثمن الباهظ على تلك المواجهة، حقق الغرب اليوم درجة عالية من الحرية، حقوق الانسان، والتقدم الاقتصادي.

ولو كان مثقفو التنوير قد تبوّأ مصالحة خيالية مع سلطة الكنيسة، لكان لمقولة أن "الشمس تدور حول الأرض" أن تستمر "حقيقة" رسمية، وأن التقوّه بشيء مخالف لها سيقود الى محاكم "الحسبة" وسوف يصدر البابا فتوى بإعدام أي شخص يؤيد أفكار جاليليو. وبالطبع، ما كان لنا أن نعيش ونجد منفى نلجأ اليه في الغرب في هذا الوقت لأن الغرب كان سيكون غيباً، اضطهادياً، ومحطاً للانسانية مثلما هو الحال في افغانستان وحكم الجبهة الاسلامية القومية. على المثقفين العلمانيين أن يقاوموا قوى التدين القهري والتمييزي إن كان لمستقبل ساطع بالكرامة الانسانية أن يجبا عليهم أن يدفعوا الى الامام بقيم التنوير حتى لو بدا أن قوات الجنون الديني قوية، ومنغرسه، ومتماسكة، ذلك أن أعظم التحولات التي حدثت في التاريخ بدأت بصوت واحد وظل التقدم الانساني مديناً على الدوام بأكبر دين لأقليات كرّست حياتها للتقدم وهي من ذات النوع الذي يركله اليوم المعتزرون لأمر الواقع الاضطهادي بوصفها صفة، غريبة، مغسولة الدماغ، ومتطرفة. فلئن ظهرت المحاباة ضد العلمانية والثقافة العلمانية بمظهر عال، علينا أن نتذكر ما قالته موميا أوجمال حول دروس التاريخ:

"مناقضة للاعتقاد العام، فإن الحكمة السائدة ربما تقود المرء للاعتقاد بأن من الجنون أن يقاوم أعتى الامبراطوريات... ولكن ما يبيّنه التاريخ بالفعل هو أن امبراطورية اليوم في رماد الغد، وأنه ما من شيء يدوم الى الأبد، وأنه بعدم المقاومة تستكين الى الاضطهاد الواقع عليك. إن أعظم شكل من أشكال السلامة العقلية التي بوسع كل شخص ممارستها أن يقاوم تلك القوة التي تحاول أن تكبت، وتقهر، وتهبط بروح الانسان الى الحضيض".

لقد أخطرنا مراراً وتكراراً أن الجماهير في السودان تقف مع الشريعة، وأن تخيل أو اتخاذ موقف خلاف ذلك يجعل الفرد أحد الصفوة الخارجين تماماً عن التزام مع ثقافة الجماهير. لدينا هنا نقطتين: أولاً، ليس هنالك بيئة على الاطلاق أن الشريعة هي اختيار الجماهير. وكل ما هناك هو أن كل ما يتعلق بالشريعة قد فرض على الجماهير من قبل ديكتاتوريتين متطرفتين، تعتمد كل واحدة منهما اعتماداً تاماً على خدمة مثقفين يمينيين على درجة عالية من التعليم. إن الجبهة الاسلامية القومية التي قادت القضية الاسلامية والشريعة كانت وتظل مكونة باستمرار من مجموعة من خريجي الجامعة وعدد قليل للغاية من الأعضاء غير المتعلمين في صفوفها، وليس من بينهم واحد في قيادتها.

وكما وضحتها سمير أمين: "إن التدين السياسي الراهن ليس سوى عقدة نفسية تختص بالبرجوازية الصغيرة".

فالجماهير لم تستشر أبداً ولكن الجماهير تلام دائماً على ما لم تمتلك القوة أبداً لتبتيه أو تطبيقه. ثانياً: حتى لو كانت أغلبية السودانيون يؤيدون الشريعة، فهي لا تزال تمايزية وتتكسر حقوق الانسان. ولسوف يظل لزاماً علينا، حين تحكم الأغلبية، مقاومتها في سلام وديمقراطية بالتطوير المؤكد على قيم الحرية، المساواة، وحقوق المرأة. مع ذلك، وفي هذا الحين، لا نجد في الميدان لنطلق العنان للمساجلات النظرية وتزيين الخبراء. إن أول شيء علينا القيام به هو أن نقاوم الاعتقاد القاضي بأن اليمين الديني يريدنا دائماً أن نؤمن بأنه الناطق باسم الأغلبية المطلقة، وإنه بإرضاء اليمين الديني نكون قد أرضينا الأغلبية. وببساطة، ليس ذلك الطرح بصحيح. إننا نخشى أن الخيار الوحيد المائل أمامنا هو إما أن ندعن للقوى الدينية التي تحاول "أن تكبت وتقهروا روح الانسان"، أو أن نقاومهم. إن التصالح مع هذه القوى مستحيل لأن استبعاد الآخرين وإسكاتهم يقع موقع القلب في ايديولوجيتهم الاسلامية، هذه مثالب من الكثرة بحيث أنها لا تحتاج تحقيقاً عما يشاع من فضائل التصالح معهم.